



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

النشرة الرسمية
لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف
2025

العدد الخمسون (50)

السناسي الثاني

تتميز

تعد هذه النشرة وثيقة رسمية، مرجعية، إعلامية وهي دورية تصدر مرتين (2) في السنة باللغة العربية تشمل كل النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف.

تسعى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ممثلة في مديرية الثقافة الإسلامية والإعلام والوثائق - المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف-، جاهدة بالتعاون مع كل المديریات المركزية الأخرى لجمع كل النصوص الخاصة بالقطاع وتصنيفها وترتيبها لإصدارها وضمان نشرها الواسع، حتى توضع في متناول جميع منتسبي القطاع للاستفادة منها.

كما يتم إدراج هذه النشرة في الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف للاطلاع عليها من مختلف الدوائر الوزارية والمصالح الإدارية العمومية للدولة.

ما ميّز العدد:

✓ قانون رقم 06-25 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025 يتعلق بالأوقاف.

✓ مرسوم رئاسي رقم 25-241 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

✓ مرسوم تنفيذي رقم 25-271 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 10 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف - استحداث مديرية فرعية للإقراء والتعليم القرآني عن بُعد.

✓ البرنامج التنفيذي لاتفاق تعاون في مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة دولة قطر.

الفهرس الفصل الأول

النصوص التشريعية والتنظيمية

الصفحة	طبيعة المرسوم	رقم وتاريخ الجريدة الرسمية
29-7	* قانون رقم 06-25 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025، يتعلق بالأوقاف.	الجريدة الرسمية العدد 47 الثلاثاء 26 محرم عام 1447 هـ الموافق 22 يوليو سنة 2025 م
32-30	* قانون رقم 08-25 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية.	
33	* مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 صفر عام 1447 الموافق 7 غشت سنة 2025، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. * مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 صفر عام 1447 الموافق 7 غشت سنة 2025، يتضمن تعيين مدير التوجيه الديني وإدارة المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.	الجريدة الرسمية العدد 57 الأحد 30 صفر عام 1447 هـ الموافق 24 غشت سنة 2025 م
34	* مرسوم رئاسي رقم 25-230 مؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق 28 غشت سنة 2025، يتضمن إنهاء مهام الوزير الأول. * مرسوم رئاسي رقم 25-231 مؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق 28 غشت سنة 2025، يتضمن تكليف وزير الصناعة بمهام الوزير الأول، بالنيابة.	الجريدة الرسمية العدد 58 الأحد 7 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق 31 غشت سنة 2025 م
35	* مرسوم رئاسي رقم 25-239 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، يتضمن إنهاء تكليف وزير الصناعة بمهام الوزير الأول، بالنيابة.	الجريدة الرسمية العدد 61 الاثنين 22 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق 15 سبتمبر سنة 2025 م
35	* مرسوم رئاسي رقم 25-240 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تعيين الوزير الأول.	
37-36	* مرسوم رئاسي رقم 25-241 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.	
38	* مرسوم تنفيذي مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تعيين مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.	الجريدة الرسمية العدد 64 الخميس 3 ربيع الثاني عام 1447 هـ الموافق 25 سبتمبر سنة 2025 م

39	*قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1447 الموافق 6 أكتوبر سنة 2025، يعدل القرار المؤرخ في 2 صفر عام 1446 الموافق 7 غشت سنة 2024 الذي يحدد تشكيلة اللجنة القطاعية للصفقات العمومية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.	الجريدة الرسمية العدد 70 الإثنين 5 جمادى الأولى عام 1447 هـ الموافق 27 أكتوبر سنة 2025 م
41-40	*مرسوم تنفيذي رقم 25-271 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 10 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.	الجريدة الرسمية العدد 75 الخميس 22 جمادى الأولى عام 1447 هـ الموافق 13 نوفمبر سنة 2025 م
42	*مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 4 نوفمبر سنة 2025، يتضمن إنهاء مهام مدير الشؤون الدينية والأوقاف في ولاية إن صالح.	الجريدة الرسمية العدد 76 الأحد 25 جمادى الأولى عام 1447 هـ الموافق 16 نوفمبر سنة 2025 م
52-43	*مرسوم تنفيذي رقم 25-305 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 16 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحج والعمرة وتنظيمه وسيره.	الجريدة الرسمية العدد 78 الأحد 2 جمادى الثانية عام 1447 هـ الموافق 23 نوفمبر سنة 2025 م
53	*مرسوم تنفيذي مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1447 الموافق 15 ديسمبر سنة 2025، يتضمن تعيين مدير الشؤون الدينية والأوقاف في ولاية الوادي.	الجريدة الرسمية العدد 86 الإثنين 9 رجب عام 1447 هـ الموافق 29 ديسمبر سنة 2025 م

الفصل الثاني

الصفحة	القرارات والمقررات
63-55	قرارات فتح المساجد
72-64	قرارات التعيين في مجلس التوجيه بالمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف
75-73	قرار رقم 224 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1447 الموافق 7 سبتمبر سنة 2025، يتضمن فتح دورة تكوينية لفائدة المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات الخاصة بسلك: معلمي القرآن الكريم (رتبة أستاذ التعليم القرآني).
78-76	قرار رقم 226 مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1447 الموافق 10 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة.
81-79	قرار رقم 229 مؤرخ في 23 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تجديد لجنة الطعن الخاصة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
83-82	قرار رقم 244 مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1447 الموافق 02 أكتوبر سنة 2025، يحدد قائمة الموظفين الذي أتموا بنجاح دورة التكوين التحضيري أثناء فترة التربص لسلك الأئمة رتبة: إمام أستاذ، ولسلك المرشحات الدينيات: مرشدة دينية.

86-84	قرار رقم 265 مؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1447 الموافق 22 أكتوبر سنة 2025، يتضمن فتح المسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وتجويده في طبعها الحادية والعشرين (21) لعام 1447 الموافق سنة 2026.
89-87	قرار رقم 288 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 16 نوفمبر سنة 2025، يحدد رزنامة العطل للسنة التكوينية 2025-2026.
94-90	قرار رقم 296 مؤرخ في 03 جمادى الثانية 1447 عام الموافق 24 نوفمبر سنة 2025، يتضمن فتح مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بالتكوين المتخصص في سلك الأئمة، رتبة إمام واعظ.
96-95	قرار رقم 01 مؤرخ في 18 رجب عام 1447 الموافق 07 جانفي سنة 2026 يتضمن إنشاء لجنة تقييم الحفظ والتجويد الخاصة بالمسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وتجويده في طبعها الحادية والعشرين (21) لعام 1447 الموافق سنة 2026، ويحدد تشكيلتها وعملها.
98-97	مقرر رقم 191 مؤرخ في 27 محرم عام 1447 الموافق 23 جويلية سنة 2025، يتضمن تحديد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المكلفة بتوزيع منتوج التكوين المتخصص على المصالح الخارجية بعنوان سنة 2025.
101-99	منشور رقم 181 مؤرخ في 11 محرم 1447 الموافق 7 جويلية 2025 يتعلق بالحملة الرابعة والعشرين (24) لصندوق الزكاة.
123-102	قرارات تتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في الولايات.
125-124	مقرر 113 مؤرخ في 15 جويلية 2025، يتضمن تجديد اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين على مستوى الإدارة المركزية بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
126	مقررات شطب أملاك وقفية.

الفصل الثالث

الصفحة	القرارات والمقررات الفردية
128	مقرر رقم 260 مؤرخ في 16 أكتوبر 2025 يتضمن تكليف بتسيير مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح.
129	مقرر رقم 284 مؤرخ 05 نوفمبر 2025 يتضمن التعيين في وظيفة عليا بالنيابة.
133-130	اتفاقيات
134	الملاحق
135	قرارات التعيين في مجلس التوجيه بالمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف خاصة بالسداسي الأول.
136	إعلانات وبلاغات



الفصل الأول

النصوص التشريعية والتنظيمية

الجريدة الرسمية العدد 47الثلاثاء 26 محرم عام 1447 هـ الموافق 22 يوليو سنة 2025 م**قانون رقم 06-25 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025،
يتعلق بالأوقاف.**

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 60 (الفقرة الأخيرة) و143 و144 (الفقرة 2) و145 و148 منه،
- وبمقتضى القانون العضوي رقم 01-98 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق بتنظيم مجلس الدولة وسيره واختصاصاته، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 77-3 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتعلق بجمع التبرعات،
- وبمقتضى القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 91-10 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 ابريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،
- وبمقتضى الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،
- وبمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 06-02 المؤرخ في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنظيم مهنة موثق،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-02 مكرر المؤرخ في 29 محرّم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 الذي يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين،
- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 10-03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- وبمقتضى القانون رقم 11-04 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011 الذي يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية،
- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،
- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،
 - وبمقتضى الأمر رقم 09-21 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 والمتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية،
 - وبمقتضى القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022 والمتعلق بالاستثمار،
 - وبمقتضى القانون رقم 21-23 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 23 ديسمبر سنة 2023 والمتعلق بالغابات والثروات الغابية،
 - وبمقتضى القانون رقم 02-24 المؤرخ في 16 شعبان عام 1445 الموافق 26 فبراير سنة 2024 والمتعلق بمكافحة التزوير واستعمال المزور،
 - وبمقتضى القانون رقم 08-24 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن قانون المالية لسنة 2025.
- وبعد رأي مجلس الدولة،
-وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يحدّد هذا القانون القواعد العامة لتنظيم الأملاك الوقفية وإدارتها وتسييرها و استغلالها واستثمارها وتنميتها والمحافظة عليها وحماية تخصيصها.

الفصل الأول: أحكام عامة

الأهداف – التعريفات – الضمانات

المادة 2: يهدف هذا القانون، على وجه الخصوص، إلى ما يأتي:

- تشجيع انفتاح مؤسسة الوقف على المجتمع وترقية إرادة البر والخير،
- تحديث آليات إدارة الأوقاف وتسييرها واستغلالها واستثمارها وتنميتها والمحافظة عليها وفق الضوابط المعمول بها،
- تفعيل عمليات البحث عن الأملاك الوقفية وحصرها وتوثيقها، داخل الوطن وخارجه،
- تعزيز حماية تخصيص الأملاك الوقفية وضمان المحافظة عليها.

المادة 3: يضمن هذا القانون ترقية الأنشطة الخيرية و التضامنية والتكافلية، وبعث الحركة الوقفية وتعزيزها.

ويشجع استثمار الأملاك الوقفية وتطويرها، في إطار مبادئ الحرية و الشفافية و المساواة واحترام إرادة الواقفين.

المادة 4: كل ما لم يرد نص عليه في هذا القانون تسري عليه أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

المادة 5 : يضم الوقف ثلاثة (3) أنواع، تخضع لأحكام هذا القانون، وتمثل في :

- الأملاك الوقفية العامة،
- الأملاك الوقفية الخاصة،
- الأملاك الوقفية المشتركة.

المادة 6 : الأملاك الوقفية ليست ملكا للأشخاص الطبيعيين ولا للأشخاص المعنويين، و يحمي القانون تخصيصها.

المادة 7: تسهر الدولة على احترام إرادة الواقف وتنفيذها.

المادة 8: يقصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي :

الوقف: هو حبس مال عن التملك بصفة مؤبدة أو مؤقتة، والتصدق بالمنفعة على وجه من وجوه البر والخير العامة أو الخاصة أو المشتركة.

والوقف عقد تبرع لازم يصدر عن إرادة منفردة، حرة وغير معيبة من الواقف الراشد، كامل الأهلية.

الوقف العام: هو ما حبس على جهات البر والخير ابتداء أو مآلا، وينقسم إلى:

- وقف عام غير محدد الجهة، وهو وقف لم يحدد مصرف معين لريعه، فيصرف ريعه في أعمال وأوجه البر والخير العامة.
- وقف عام محدد الجهة، وهو وقف يحدد فيه مصرف معين لريعه، ولا يصح صرف ريعه على غيره من أعمال وأوجه الخير، إلا إذا استنفذت.

الوقف الخاص: هو وقف يحبسه الواقف على عقبه من الذكور والإناث أو على شخص أو عدة أشخاص يُعيّنهم، ويؤول الوقف الخاص إلى الجهة التي يعينها الواقف بعد انقطاع الموقوف عليهم، وإذا عُدت ذات الجهة يؤول إلى وقف عام.

الوقف المشترك: هو وقف يحبسه الواقف ابتداء على جهة بر عامة وعلى شخص أو عدة أشخاص معيّنين من قبله.

السلطة المكلفة بالأوقاف: هي الهيئة المؤهلة لقبول الأوقاف العامة و تسهر على إدارتها وتسييرها و استغلالها واستثمارها وتنميتها والمحافظة عليها ، مع مراعاة التشريع الساري المفعول.

المؤسسة الوقفية: هي الجهة التي تؤدي خدمة خيرية، يتم إنشاؤها بموافقة السلطة المكلفة بالأوقاف، لإدارة و تسيير واستثمار و تنمية ملك أو مجموعة من الأملاك الوقفية، بما يحقق المحافظة عليها وزيادة عوائدها ومنافعها.

الحصة الخيرية: هي نصيب الوقف العام في الوقف المشترك.

المادة 9: دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، فإن الأملاك الوقفية العامة غير قابلة للاكتساب بالتقادم ولا الحجز عليها ولا التصرف فيها، ولا يمكن أن تكون محل رهن أو مصادرة.

المادة 10: تشمل الأوقاف العامة المصونة، على الخصوص، ما يأتي:

- الأماكن التي تقام فيها الشعائر الدينية، والأملاك المنقولة والعقارية التابعة لها،
- المقابر، حتى وإن كانت مخلاة، والأضرحة، بما فيها الأموال والأملاك المنقولة التابعة لها،
- العقارات المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية لبناء المساجد والمدارس القرآنية والمشاريع الدينية والخيرية،
- العقارات و المنقولات الوقفية المصنفة والتي يتم إحصاؤها بصفتها ممتلكات ثقافية أو أثرية أو سياحية أو غيرها،
- العقارات الموقوفة وقفا عاما لإحتضان المؤسسات الخدمية والتعليمية والصحية على الخصوص،
- العقارات والمنقولات والأموال الموقوفة وقفا عاما على الجمعيات والمؤسسات،
- الأملاك العقارية المتعارف عليها بأنها وقف، سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة لدى الجهات الإدارية أو القضائية،
- الأملاك العقارية الوقفية المكتشفة بناء على وثائق رسمية أو عقود عرفية أو شهادات أشخاص عدول من أهل المنطقة التي يقع فيها العقار،

- الأملاك العقارية التي ضُمَّت إلى أملاك الدولة أو إلى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وتبيّن لاحقاً أنها أوقاف بناء على وسائل الإثبات المحددة في هذا القانون،
 - الحقوق المعنوية والخدمات و المنافع التي تُبْت وقفها على جهات البر والخير،
 - الأملاك الوقفية المعلومة أو المكتشفة خارج التراب الوطني.
- تحدد كصفات تطبيق هذه المادة عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 11: تشمل الأملاك الوقفية العامة المصونة أيضاً، ما يأتي:

- الأملاك التي لم تعرف الجهة الموقوف عليها، أو انقطع خبر الموقوف عليهم،
 - الأملاك التي انقطع عقبها، ما لم يعيّن الواقف مرجعاً آخر تؤول إليه،
 - الأملاك التي لم يحدد الواقف مصرفاً لها، أو التي يتعدّر معرفة مصارفها،
 - الأملاك التي وُقفت على شخص معيّن في حالة رده الاستحقاق، مع عدم وجود مستحق بعده،
 - الأملاك التي وُقفت على جهة لم تعد في حاجة إليها.
- تحدد كصفات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 12: تستفيد الأملاك الوقفية العامة والحصة الخيرية من الوقف المشترك من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنجزة في إطار هذا القانون من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالاستثمار.

الفصل الثاني

أركان الوقف وشروطه

المادة 13: يقوم الوقف على:

- 1- الواقف،
- 2- المال الموقوف (العين الموقوفة)،
- 3- صيغة الوقف،
- 4- الموقوف عليه (الجهة المستحقة).

المادة 14: الواقف شخص طبيعي و/أو معنوي، أصيلاً أو وكيلًا.

و يشترط لصحة الوقف أن يكون الواقف:

- مالكا للمال المراد وقفه،
- أن تكون إرادته سليمة وحررة و غير معيبة بعيب من عيوب الرضا المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

المادة 15: يكون المال الموقوف (العين الموقوفة) إما عقارا، أو منقولا، أو نقودا، أو حقوقا مادية أو معنوية، أو منفعة، وكل ما يمكن اعتباره مالا ولو مشاعاً.

و في هذه الحالة الأخيرة يتعين فرز الحصبة الموقوفة.

ويشترط في العين الموقوفة أن تكون مشروعة ومعينة بالذات ومنتفعا بها شرعا وقانونا وليست محل نزاع أو ناتجة عن تبييض أموال.

المادة 16: ينعقد الوقف بالإيجاب والقبول.

وتكون الصيغة بالتعبير عن إرادة الواقف وقبول الموقوف عليه، إما باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة أو بكل وسيلة تعبر عن ذلك.

المادة 17: الموقوف عليه شخص طبيعي و/أو معنوي، وهو الجهة المستحقة التي حددها الواقف سواء كانت عامة أو خاصة أو مشتركة.

الفصل الثالث:

الاشتراطات في الوقف

المادة 18: ينظم الوقف وفق الاشتراطات التي يحددها الواقف بإرادته.

ويجب التقيد بها، إلا إذا كانت مخالفة للتشريع والتنظيم المعمول بهما أو أحكام الشريعة الإسلامية أو ما يقتضيه عقد الوقف.

المادة 19: لا يمكن الواقف الرجوع في الوقف، أو تغيير مصارفه أو شروطه بعد إبرام عقده، إلا إذا اشترط لنفسه ذلك عند إنشاء العقد.

المادة 20: ينحصر حق المنتفع بالعين الموقوفة فيما تنتجه من ريع ومنافع.

ويتعين على الجهة المستحقة استغلال الوقف استغلالا غير متلف.

المادة 21: لا يمكن التنازل عن المنفعة في الوقف العام المحدد الجهة، إلا لنفس جهة الخير الموقوف عليها أصلا، وذلك بعد موافقة السلطة المكلفة بالأوقاف.

ويمكن الموقوف عليه في الوقف الخاص التنازل عن حقه في المنفعة، ولا يعتبر ذلك إبطالا لأصل الوقف.

المادة 22: الأصل في الوقف التأييد.

غير أنه يمكن اشتراط التأقيت حسب إرادة الواقف، مع مراعاة طبيعة الملك الوقفي والتشريع المعمول به وأحكام هذا القانون.

الفصل الرابع:

إعداد عقد الوقف وإثباته

المادة 23: ينشأ الوقف بمبادرة من الواقف سواء كان شخصا أو أكثر، طبيعيا كان أو معنويا أو منهما معا، بموجب عقد يعده موثق.

المادة 24: يخضع العقد الرسمي المتعلق بالأموال الوقفية العقارية لإجراءات التسجيل والشهر العقاري.

تخضع الأوقاف المنقولة بحكم طبيعتها للإجراءات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 25: السلطة المكلفة بالأوقاف هي الجهة المؤهلة لقبول الأوقاف العامة.

وبهذه الصفة، تسهر على إحصائها وجردها وحمايتها والمحافظة عليها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 26: يتعين على كل موثق قام بتحرير عقد يتعلق بالوقف، إعلام السلطة المكلفة بالأوقاف، في أجل ستين (60) يوما، يسري ابتداء من تاريخ تحرير العقد.

كما يتعين عليه تمكين السلطة المكلفة بالأوقاف بنسخة من العقد بعد استيفاء الإجراءات المعمول بها.

المادة 27: تُلزم كل إدارة عمومية، في إطار تأدية مهامها، بإعلام السلطة المكلفة بالأوقاف، عن كل عقد أو قرار أو مخطط أو جدول مسعي أو أي وثيقة أخرى ذات صلة بالأموال الوقفية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 28: يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحوز وثيقة أو مستنداً يخص ملكا وقفيا إعلام السلطة المكلفة بالأوقاف بذلك وتسليمها نسخة منه.

المادة 29: يثبت الوقف بجميع طرق ووسائل الإثبات القانونية والشرعية، على أن يفرغ ذلك في عقد رسمي.

المادة 30: يمكن، بناء على شهادات أشخاص عدول، إثبات ملك وقفي عقاري لا يستند على وثيقة عن طريق إعداد شهادة رسمية تخضع لإجراءات التسجيل والشهر العقاري، ويفرغ ذلك في عقد رسمي .

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الخامس

أثار عقد الوقف

المادة 31: يكتسب الوقف الشخصية المعنوية بمجرد إنشائه.

المادة 32: إذا انعقد الوقف زال حق ملكية الواقف، ويؤول حق الانتفاع إلى المستحقين، وذلك في حدود بنود عقد الوقف.

المادة 33: لا يجوز لأي كان التصرف في أصل الملك الوقفي المنتفع به، سواء بالبيع أو الهبة أو الرهن أو غير ذلك من صور التصرف، إلا في الحالات المحددة في هذا القانون. وكل تصرف في أصل الملك الوقفي يعدّ باطلاً وعديم الأثر.

المادة 34: كل تغيير من شأنه أن يمس بطبيعة العين الموقوفة وقفاً عاماً يرغب الموقوف عليهم أو غيرهم إحداثه، يستوجب الحصول على ترخيص مسبق من السلطة المكلفة بالأوقاف. وكل تغيير تمّ دون ترخيص مسبق، يستلزم إزالته على نفقة الشخص المعني وإرجاع الملك الوقفي إلى حالته الأصلية.

كما يمكن، السلطة المكلفة بالأوقاف الاحتفاظ به وقفاً إذا كان في ذلك مصلحة للوقف. وفي جميع الحالات، يبقى الوقف قائماً.

المادة 35: يمكن تغيير وجهة العين الموقوفة إلى ما هو أصلح لها وللموقوف عليهم، ما لم يخالف ذلك شروط الواقف وأحكام هذا القانون.

المادة 36: لا يجوز أن تعوّض عين موقوفة أو تستبدل بملك آخر، إلا في الحالات الآتية:
- تعرضها للضياع أو الاندثار،
- فقدان منفعتها مع عدم إمكان إصلاحها،

- وجود منفعة عامة أو ضرورة ملحة، كتوسيع مسجد أو مرافقه، أو شق طريق، أو إقامة سد أو بني تحتية، في حدود ما تسمح به أحكام الشريعة الإسلامية والتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- أن ينص الواقف على ذلك صراحة مع تحقق المصلحة الشرعية.
- كما يمكن أن تعوّض العين الموقوفة أو تستبدل إذا:
 - كانت نفقاتها تفوق إيراداتها، ولا يمكن سد هذا العجز،
 - قلّ نصيب كل واحد من المستحقين بسبب عددهم، و تعذرت الاستفادة منها ،
 - تعطلت منافعها كليةً ويستحيل الاستفادة منها لاحقاً.
- المادة 37: يتم التأكد من الحالات المنصوص عليها في المادة 36 أعلاه، من قبل السلطة المكلفة بالأوقاف، بعد المعاينة والخبرة.
- المادة 38: في الحالات المحددة في المادة 36 أعلاه، والتي تقتضي التعويض، يتعين أن يكون العوض العيني أفضل منه أو مماثلاً له، عن طريق خبرة.
- وإذا تعذر تقديم التعويض العيني، فيتم اللجوء إلى التعويض المالي، بقيمة عادلة ومنصفة تحدد عن طريق الخبرة، في ظل احترام إرادة الواقف وطبقاً للتنظيم المعمول به.
- المادة 39: يتعين المحافظة على الطبيعة الوقفية للعقارات الموقوفة، الكائنة داخل المحيط العمراني، وذلك في حالة ما إذا شملتها أدوات التهيئة والتعمير.
- وفي حالة فقدانها لطبيعتها الوقفية، يستوجب التعويض وفقاً لأحكام المادة 38 أعلاه.

الفصل السادس

الأحكام الخاصة بالموقوف عليهم

- المادة 40: يستفيد من ريع ومنفعة المال الوقفي، كل شخص طبيعي أو معنوي، في إطار احترام إرادة الواقف وطبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المادة 41: يتوقف استحقاق كل شخص طبيعي من ريع ومنفعة الملك الوقفي على وجوده و قبوله.
- أما الشخص المعنوي، فيُشترط في استحقاقه لمنفعة الوقف قبوله ومطابقة نشاطه لأحكام الشريعة الإسلامية ومقتضيات النظام العام والآداب العامة والتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المادة 42: يسقط استحقاق الموقوف عليه من ريع ومنفعة العين الموقوفة في الحالات الآتية:
 - الوفاة، حقيقة أو حكماً، وكان الانتفاع من الملك الوقفي مقصوراً على شخصه،
 - زوال الصفة التي استحق بها المنفعة،

- تنازل الموقوف عليه عن الاستحقاق أو رده له.
- ينتقل الاستحقاق في الحالات المذكورة أعلاه إلى من يليه من المستحقين إن وجدوا، وإلا آل الوقف إلى الأوقاف العامة.
- المادة 43: يخضع الموقوف عليهم في الوقف الخاص إلى نفس الأحكام المنصوص عليها في المواد من 40 إلى 42 المذكورة أعلاه.
- المادة 44: يمكن إعداد عقد الوقف الخاص في حدود أربع (4) طبقات من الموقوف عليهم، وإن زاد عن ذلك اعتبر باطلاً.
- بعد انقطاع الموقوف عليهم من الطبقة الرابعة، يرجع الوقف ملكاً للورثة، فإذا انعدموا يؤول إلى الوقف العام، ما لم يحدد الواقف جهة أخرى.
- وتستثنى من ذلك، الأملاك الوقفية الخاصة المنشأة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.
- المادة 45: يدخل في الاستحقاق من ريع الوقف الخاص الذكور والإناث.
- المادة 46: يحجب الأصل فرعه فقط في الوقف الخاص في حدود أربع (4) طبقات، حتى لو اشترط الواقف أحكاماً تخالف ذلك.
- المادة 47: يمكن الواقف أو أصوله أو فروعه أو أزواجه حتى الطبقة الرابعة (4)، أن يستفيدوا من ريع الوقف الخاص بما يفي حاجاتهم الأساسية.
- المادة 48: يخضع الموقوف عليهم في الوقف المشترك لنفس الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل.

الفصل السابع

الأحكام الخاصة بالعين الموقوفة

- المادة 49: يجوز، للضرورة أو للمصلحة العامة، استعمال العين الموقوفة في الوقف العام غير المحدد الجهة أو الإنفاق من ريعها في مصارف لم ترد في عقد الوقف، بشرط موافقة الواقف إذا كان على قيد الحياة أو الحصول على ترخيص من السلطة المكلفة بالأوقاف في حالة وفاته.
- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.
- المادة 50: يعتبر مستحقاً لعائد الملك الوقفي في الوقف الخاص، كل من كان موجوداً من الموقوف عليهم وقت استحقاق العائد أو بدو صلاح الثمار.
- المادة 51: يقسم الريع مناصفة في الوقف المشترك بين الجهة الخيرية والأفراد المستحقين، إذالم يرد نص في سند الوقف يحدد كيفية توزيع الحصص.

المادة 52: تؤول الأملاك العقارية والمنقولة الموقوفة على الجمعيات والمؤسسات إلى السلطة المكلفة بالأوقاف، في حالة حلها أو انتهاء الغاية التي أنشئت من أجلها، إذا لم يعين الواقف الجهة التي يؤول إليها ملكه الوقفي .

الفصل الثامن

بطلان عقد الوقف و انتهاءه

المادة 53: يُعدّ عقد الوقف باطلا في الحالات الآتية:

- وقف الإنسان على نفسه إلا إذا جعل له معقبا موقوفا عليه،
 - إذا لم يُعد عقد الوقف أمام الموثق،
 - وقف المريض مرض الموت إلا إذا أجازته صاحب المصلحة.
- وفي جميع الحالات، لا يصح الوقف إذا كان معلقا على شرط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية و التشريع المعمول به ، فإذا وقع بطل الشرط و صح الوقف.

المادة 54: ينتهي عقد الوقف على الخصوص، في الحالات الآتية:

- هلاك أو تلف محل الوقف كلياً،
 - تحقيق الغرض المحدد من الواقف،
 - انتفاء المنفعة من العين الموقوفة،
 - زوال الشرط الصحيح وفق إرادة الواقف، في الوقف المقترن بشرط،
 - نفاذ المدة المحددة في الوقف المؤقت.
- المادة 55: إذا تحققت الحالات المذكورة في المادتين 53 و 54 أعلاه، فإن العين الموقوفة تؤول إلى الواقف إن كان حيا، ثم إلى ورثته إن وجدوا، ثم إلى الوقف العام.

الفصل التاسع

حصص الأملاك الوقفية وتسويتها

المادة 56: يتعين على الهيئات والإدارات العمومية التي تحوز الوثائق والمستندات والمخططات ذات الصلة، التنسيق مع السلطة المكلفة بالأوقاف والتعاون معها في إطار عمليات البحث عن الأملاك الوقفية وتسويتها وحصصها.

المادة 57: تعدّ السلطة المكلفة بالأوقاف جرداً عاماً للأموال المنقولة والعقارات الوقفية حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما. يحدث سجل عام وطني على مستوى السلطة المكلفة بالأوقاف لجرد الأموال المنقولة والعقارات الوقفية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 58: يحدث سجل وطني على مستوى السلطة المكلفة بالأوقاف يضبط قائمة المستفيدين من الوقف.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 59: تسجل الأموال الوقفية العامة والحصة الخيرية في الوقف المشترك في السجل العقاري المحدث على مستوى مصالح مسح الأراضي والحفظ العقاري، خاص بالأموال الوقفية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 60: تدمج وتسجل بعنوان الأموال الوقفية العامة، كل الأوعية العقارية التي خصصتها الدولة لبناء المساجد والمدارس القرآنية، ولإنجاز المشاريع العامة الدينية والخيرية والاستثمارية والبنى التحتية.

المادة 61: تستفيد السلطة المكلفة بالأوقاف من إجراء الدفع بالدينار الرمزي مقابل حصولها على العقارات التابعة للأموال الوطنية المخصصة لبناء المساجد والمدارس القرآنية والمشاريع المذكورة في المادة 60 أعلاه.

المادة 62: تتم عملية حصر الأموال الوقفية الموجودة بالخارج وجردها بالتنسيق مع المصالح العمومية المختصة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 63: تسترجع وتسوى العقارات التي تحوزها الدولة، إذا تبين أنها أموال وقفية عامة.

يتم استيفاء إجراءات الاسترجاع والتسوية لحساب السلطة المكلفة بالأوقاف عن طريق شهر العقد الرسمي الناقل للملكية في المحافظة العقارية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل العاشر:

إدارة وتسيير الأملاك الوقفية واستغلالها واستثمارها وتنميتها

المادة 64: تتولى السلطة المكلفة بالأوقاف إدارة الأملاك الوقفية العامة وتسييرها واستغلالها واستثمارها وتنميتها وفقا لإرادة الواقف ولأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وطبقا للشروط والكيفيات التي حددها هذا القانون والتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 65: تتولى السلطة المكلفة بالأوقاف المهام المذكورة في المادة 64 أعلاه، لاسيما من خلال أجهزة التسيير الآتية:

1- مصالح الشؤون الدينية والأوقاف،

2- الهيئة المكلفة بتسيير الأملاك الوقفية واستغلالها وتنميتها واستثمارها، التي تشرف على:

- المؤسسات الوقفية التي تؤدي خدمة عمومية،
- المؤسسات الوقفية العامة الخيرية والمبرات،
- المؤسسات الوقفية العامة الاستثمارية،
- نظار الوقف، المسؤولين على التسيير المباشر لملك وقفي أو أكثر أو لمركب وقفي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 66: مع مراعاة أحكام التشريع المعمول به، يخضع تسيير العقارات و المنقولات الوقفية المصنفة و المسجلة كممتلكات ثقافية أو أثرية أو سياحية أو غيرها، لأحكام هذا القانون.

المادة 67: يمكن السلطة المكلفة بالأوقاف، عند الاقتضاء، الإشراف على الأوقاف الخاصة وترقيتها وضمان إدارتها وتسييرها واستثمارها وفقا لإرادة الواقف.

المادة 68: تستغل الأوقاف وتستثمر وتنمي، لاسيما في المجالات الآتية:

- التهيئة والتعمير والترقية العقارية،
- الفلاحة،
- التجارة والإنتاج،
- الخدمات، على غرار التعليم والصحة والسياحة،
- المؤسسات المالية والنقدية.

المادة 69: يمكن أن تستغل الأملاك الوقفية العامة أو الحصة الخيرية في الوقف المشترك وتستثمر وتننى بموجب العقود الموافقة للشريعة الإسلامية، لاسيما:

- الإجارة،
- المزارعة،
- المساقاة،
- الحِجْر،
- المرصد،
- المقاول،
- المقايضة،
- الصيانة والترميم،
- المشاركة،
- البناء والتشغيل والتحويل،
- البناء والاستغلال،
- القراض،
- المرابحة،
- السَّلْم.

المادة 70: الإجارة (الإيجار): هي عقد تلتزم بمقتضاه السلطة المكلفة بالأوقاف بتمكين المستأجر من الانتفاع بالملك الوقفي مدة معينة، نظير بدل إيجار معلوم.

المادة 71: المزارعة: هي عقد تُسَلَّم بمقتضاه السلطة المكلفة بالأوقاف الأرض الوقفية إلى شخص أو جهة قصد استغلالها في الزراعة لمدة محددة، مقابل حصة من المحصول متفق عليها وقت إبرام العقد.

المادة 72: المساقاة: هي عقد يبرم بين السلطة المكلفة بالأوقاف ومن يقوم بسقي الأشجار ورعايتها مقابل جزء معلوم من ثمرها متفق عليه وقت إبرام العقد لمدة محددة.

المادة 73: الحِجْر: هو عقد إجارة تمنح بموجبه السلطة المكلفة بالأوقاف أرضا وقفية عاطلة أو جزءا منها لمن يقوم بالبناء فوقها و/ أو غرسها مدة معينة مقابل دفع عوض معلوم يساوي قيمة الأرض الموقوفة، مع التزامه بدفع مبلغ سنوي آخر عوض الانتفاع.

المادة 74: المرصد: هو العقد الذي يُسمح بموجبه لمستأجر الأرض بالبناء فوقها مقابل استغلال إيرادات البناء لمدة متفق عليها، تكون كافية لتغطية قيمة البناء، ويؤول البناء للسلطة المكلفة بالأوقاف بعد انتهاء مدة العقد.

المادة 75: المقاول: هي عقد يلتزم بموجبه شخص أو أكثر تجاه السلطة المكلفة بالأوقاف، ليصنع شيئاً أو تأدية عمل، مقابل دفع بدل حاضر أو مؤجل.

ومن صور المقاول، الاستصناع وهو عقد تتعهد بمقتضاه السلطة المكلفة بالأوقاف بتسليم سلعة إلى زبونها صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِّع سلعة تُستصنع وفقاً لخصائص محددة متفق عليها بين المتعاقدين، وبسعر ثابت، وبكيفية تسديد متفق عليها مسبقاً.

المادة 76: المقايضة: هي عقد يتم بموجبه تبادل ملك وقفي بملك آخر، في إطار احترام الأحكام المنصوص عليها في المواد 36 و37 و38 من هذا القانون.

المادة 77: الصيانة والترميم: هو عقد تتم بمقتضاه صيانة الأملاك الوقفية المبنية وإصلاح المعرضة منها للخراب أو المهتدة بالانهيار، يدفع بموجبه المستأجر ما يساوي قيمة الصيانة أو الترميم مع خصمها من مبلغ الإيجار، وفق اتفاق مسبق مع السلطة المكلفة بالأوقاف.

المادة 78: المشاركة: هي عقد يبرم بين السلطة المكلفة بالأوقاف وشخص طبيعي أو معنوي أو مع عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين، بهدف المشاركة في رأسمال المؤسسة، أو شركة، أو مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

المادة 79: البناء والتشغيل والتحويل: هو عقد يتكفل بموجبه مستثمر أو عدة مستثمرين بإنجاز مشروع على العقار الوقفي وتمويله وتشغيله وصيانته لمدة محددة يستردون خلالها نفقاتهم ويحققون أرباحاً، ثم يحولون البناية دون عوض إلى السلطة المكلفة بالأوقاف.

المادة 80: البناء والاستغلال: هو عقد يبرم بين السلطة المكلفة بالأوقاف ومستثمر أو عدة مستثمرين لإنجاز مشروع على عقار وقفي واستغلاله لمدة طويلة يسترد خلالها نفقاته ويحقق أرباحاً، مقابل دفع بدل إيجار العقار خلال مرحلة الإنجاز، ونسبة متفق عليها من رقم أعمال المشروع الاستثماري خلال مرحلة الاستغلال.

المادة 81: القراض: هو عقد تمنح بموجبه السلطة المكلفة بالأوقاف رأسمالاً لشخص يستغله في التجارة، مقابل ربح متفق عليه.

المادة 82: المراجعة: هي عقد تقوم بموجبه السلطة المكلفة بالأوقاف بتمليك المستفيد سلعة معينة بتكلفة اقتنائها، مع إضافة هامش ربح معلوم مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة 83: السّلم: هو عقد تقوم من خلاله السلطة المكلفة بالأوقاف بتمليك المستفيد سلعة آجلة، مقابل دفع ثمن عاجل، كما يمكن السلطة المكلفة بالأوقاف أن تكون المُسَلَّم إليه.

المادة 84: يمكن أن تستغل وتستثمر الأملاك الوقفية العامة أو الحصّة الخيرية في الوقف المشترك وتنحى عبر الصيغ الموافقة للشريعة الإسلامية الآتية:

- المساهمة في رؤوس الأموال،
- التأمين التكافلي الوقفي،
- الحسابات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية.

المادة 85: المساهمة في رؤوس الأموال: تتمثل في قيام السلطة المكلفة بالأوقاف باستثمار الأموال الوقفية من خلال:

- أسهم وحصص في المؤسسات والشركات،
- صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية.

المادة 86: التأمين التكافلي الوقفي: هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدى ينخرط فيه إلى جانب السلطة المكلفة بالأوقاف، أشخاص طبيعيين أو معنويون يلتزمون بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمح بإنشاء صندوق يُدعى «صندوق تكافل الوقف» يكفل تضامن المساهمين مع المتضرر في حالة حدوث مخاطر.

يمكن السلطة المكلفة بالأوقاف أن تسهم في صناديق تكافلية أخرى تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المادة 87: الإيداع في الحسابات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية: تتمثل في قيام السلطة المكلفة بالأوقاف بتنمية الأموال الوقفية من خلال:

- الودائع الاستثمارية،
- التوفير الاستثماري،
- الصكوك الاستثمارية.

المادة 88: تحدد شروط وكيفيات إدارة وتسيير واستغلال واستثمار وتنمية الأملاك الوقفية والمحافظة عليها، التي تتم بموجب العقود الموافقة للشريعة الإسلامية المحددة في المادة 69 أعلاه، والصيغ الاستثمارية المحددة في المادة 84 أعلاه، عن طريق التنظيم.

المادة 89: تخضع عقود إيجار المحلات الوقفية المعدة للسكن والمحلات ذات الطابع التجاري والمهني لأحكام هذا القانون ولأحكام التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

المادة 90: مع مراعاة التشريع الساري المفعول، يحق للسلطة المكلفة بالأوقاف استغلال وتنمية الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 91: في إطار ترقية الاستثمار الوقفي، وبناء على اتفاق بين السلطة المكلفة بالأوقاف والشخص المتعاقد معه، يمكن تحويل طبيعة العقد المبرم وتكييف بنوده بما يحقق مصلحة الملك الوقفي في ظل احترام أحكام هذا القانون.

المادة 92: يمكن أن تستغل وتستثمر وتنمى الأملاك الوقفية العامة أو الحصص الخيرية في الوقف المشترك بتمويل ذاتي أو بتمويل وطني أو خارجي، طبقاً لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 93: تتولى السلطة المكلفة بالأوقاف إبرام العقود الهادفة إلى استغلال الأملاك الوقفية العامة واستثمارها وتنميتها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 94: تحرر العقود المتعلقة باستغلال الأملاك الوقفية العامة واستثمارها وتنميتها من طرف ضابط عمومي مؤهل.

المادة 95: يمكن السلطة المكلفة بالأوقاف، في إطار تأدية مهامها، أن تستعين بمكاتب الخبرة والاستشارة، في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 96: يتعين على السلطة المكلفة بالأوقاف أن تضمن الإنفاق من ريع الوقف على أوجه البر والإحسان، في ظل احترام إرادة الواقف.

كما تساهم في الإنفاق على الأنشطة التضامنية والتكافلية وتنمية الثروة الوقفية.

المادة 97: يمكن السلطة المكلفة بالأوقاف إحداث صناديق وقفية مخصصة للأعمال وأوجه البر المختلفة.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 98: يمكن منح قروض حسنة من ريع الوقف لفائدة المستحقين، بما يسهم في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الحادي عشر

القواعد الإجرائية

المادة 99: زيادة على ضباط وأعوان الشرطة القضائية، يؤهل للبحث ومعاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون: مفتشو إدارة الأملاك الوقفية وموظفو سلك وكلاء الأوقاف.

المادة 100: يجب على المفتشين والموظفين المذكورين في المادة 99 أعلاه، المؤهلين قانونا طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية الساري المفعول، أن يؤدوا، قبل ممارسة مهامهم اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليمياً حسب النص الآتي:

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي على أكمل وجه، وأن أؤدي مهمتي بأمانة و شرف و نزاهة، و أكرم سرّها، و ألتزم في كلّ الأحوال بالواجبات التي تفرضها عليّ".

المادة 101: تتم إجراءات معاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجزائية.

المادة 102: يمكن المفتشين والموظفين المذكورين في المادة 99 أعلاه، في إطار ممارسة وظائفهم القيام بزيارة دورية وفجائية للأملاك الوقفية، طبقا للتشريع المعمول به، وعند الحاجة، طلب تدخل أعوان القوة العمومية الذين يتعين عليهم مد يد المساعدة طبقا للتشريع المعمول به.

ويمكنهم أيضا، اللجوء إلى السلطة القضائية المختصة إقليميا طبقا للإجراءات الساري المفعول.

المادة 103: يترتب على معاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، إعداد محضر يبيّن فيه بدقة اسم أو أسماء المفتشين أو الموظفين المؤهلين قانونا وصفاتهم وتاريخ وساعة ومكان المعاينة والوقائع التي عاينوها وهوية المخالف وتصريحاته وطبيعة الجريمة وتكييفها القانوني والمواد القانونية المطبقة.

يوقع المحضر من طرف المفتش أو الموظف المؤهل، ومرتكب الجريمة.

وفي حالة رفض هذا الأخير التوقيع أو في حالة عدم التعرف على هويته، يُذكر ذلك في المحضر، وتكون لهذا الأخير حجية إلى غاية إثبات العكس.

يرسل محضر المعاينة إلى وكيل الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي البلدي المختصين إقليمياً، في أجل لا يتعدى اثنتين وسبعين (72) ساعة من معاينة الجريمة، وترسل نسخة منه في نفس الأجل إلى السلطة المكلفة بالأوقاف.

يتعين على المفتشين أو الموظفين المؤهلين المذكورين في هذا القانون، وقف الاستيلاء و التعدي على الأملاك الوقفية، فوراً، وحجز المواد والوسائل والآلات والمعدات المستعملة في ارتكابه، وتشميع الأماكن، عند الاقتضاء .

المادة 104: يعفى المبلغ حسن النية عن أفعال التعدي على الأملاك الوقفية من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية حتى وإن لم تؤدّ التحقيقات إلى أي نتيجة .

الفصل الثاني عشر

أحكام جزائية

المادة 105: دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج كل من استولى دون وجه حق، عن طريق الغش أو بالقوة أو بالتهديد أو بأي وسيلة أخرى على ملكٍ وقفٍ عقاريّ.

و إذا وقعت الجريمة على ملكٍ وقفٍ منقولٍ أيّاً كانت طبيعته، يعاقب الفاعل بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج.

المادة 106: دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة (1) وبغرامة من 25.000 دج إلى 100.000 دج، كل من أخفى عمداً عقداً أو شهادة أو أيّ محرّر آخر يثبت وقفاً أو وصية بوقف.

وإذا أدى ذلك الإخفاء إلى استفادة مرتكب الجريمة من منافع، سواء لنفسه أو للغير، فتكون العقوبة الحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات والغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج.

ويُلزَم المحكوم عليه، فضلاً عن ذلك، بتسليم العقود أو المحرّرات، محلّ الإخفاء لمن له الحق في المطالبة بها، وعند الاقتضاء إلى السلطة المكلفة بالأوقاف.

المادة 107: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات و بغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج ، كل من:

- استغل عمدا ملكاً وقفياً بطريقة مُستترة أو تدليسيّة،
- أحدث عمدا، دون وجه حق، تغييرا في طبيعة ملك وقفى، مع علمه بطبيعته القانونية،
- شيّد بنايات أو منشآت أو أحدث غرسا على ملك وقفى، دون الحصول، مسبقا، على الرخص الإدارية المطلوبة طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، مع علمه بطبيعة ذلك الملك،
- تصرف، دون وجه حق، في ملك وقفى، بالبيع أو التنازل أو الهبة أو الرهن أوغير ذلك من صور التصرف، مع علمه بطبيعة ذلك الملك.

المادة 108: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج، كل من يمنع أعمال الرقابة المنصوص عليها في هذا القانون، أو يعيق المفتشين و الموظفين المنصوص عليهم في هذا القانون عن أداء واجباتهم، أو يدلي لهم بمعلومات كاذبة أو مضللة أو غير صحيحة.

المادة 109: يعاقب طبقا للتشريع الساري المفعول المطبق على جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب كل من ارتكب جريمة كانت فيها أموال الوقف محل أو نتيجة تبييض أو تمويل الإرهاب.

المادة 110 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج كل من ثبت علمه بوقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ولم يبلغ عنها فورا السلطات العمومية المختصة.

وتكون العقوبة بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج، إذا كان الشخص ممن توصل إلى معرفة هذا الفعل بحكم وظيفته أو مهنته.

المادة 111 : تضاعف العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا كان الفاعل موظفا عموما بمفهوم التشريع الساري المفعول.

المادة 112 : يستفيد من الأعذار المعفية من العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات، كل من ارتكب أو شارك في جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو حرّض عليها، وقام قبل مباشرة أية متابعة بإبلاغ السلطات الإدارية و/أو القضائية عنها و/أو كشف هوية مرتكبيها و/أو ساعد على القبض عليهم أو مكّن من حجز الوسائل التي استعملت في ارتكابها والأموال المتحصل عليها، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

وتخفّض العقوبة إلى النصف في حالة تأخر ذلك إلى ما بعد مباشرة إجراءات المتابعة.

المادة 113: في إطار التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية لمعاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وكشف مرتكبيها، يمكن للسلطات المختصة، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ومبدأ المعاملة بالمثل، اللجوء إلى التعاون القضائي الدولي.

المادة 114: تسري آجال تقادم الدعوى العمومية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية بما فيها تلك المتعلقة بالجرائم الخفية والمخفية على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 115: دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل والآلات والمعدات المستخدمة في ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والأموال المتحصل عليها منها.

يمكن الجهة القضائية المختصة الحكم بمصادرة المنشآت والبنيات الوقفية لفائدة السلطة المكلفة بالأوقاف، إذا كانت مطابقة للمقاييس المطلوبة وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول.

المادة 116: يمكن الجهة القضائية المختصة الحكم على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في قانون العقوبات. ويجب على الجهة القضائية المختصة، فضلا عن ذلك، الحكم في جميع الحالات، بإعادة الأملاك الوقفية المستولى عليها إلى حالتها الأصلية، و على نفقة المحكوم عليه.

المادة 117: يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.

المادة 118: يعاقب على الشروع في ارتكاب الجرح المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبات المقررة للجريمة التامة.

المادة 119: يعاقب الشريك في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والمحرض عليها بنفس العقوبات المقررة للفاعل.

المادة 120: في حالة العود، تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل الثالث عشر أحكام انتقالية وختامية

المادة 121: تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون، لاسيما أحكام القانون رقم 91-10 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف، المعدل والمتمم، غير أنّ النصوص المتخذة لتطبيقه تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية لهذا القانون.

المادة 122: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025.

عبد المجيد تبون

الجريدة الرسمية العدد 47الثلاثاء 26 محرم عام 1447 هـ الموافق 22 يوليو سنة 2025 م.

قانون رقم 08-25 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025،
يعدّل ويتم القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403
الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 66 (الفقرة 5) و139-18 و141 (الفقرة 2) و143 و144 (الفقرة 2) و145 و148 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 83-12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 83-13 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 83-14 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 ابريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 08-08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي،
- وبمقتضى القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 25-01 المؤرخ في 21 شعبان عام 1446 الموافق 20 فبراير سنة 2025 والمتعلق بحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم،

وبعد رأي مجلس الدولة،
وبعد مصادقة البرلمان،
يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: تعدل وتتم أحكام المواد 28 و29 و71 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، وتحرر كما يأتي:
"المادة 28: تستفيد المرأة العاملة التي تضطر إلى التوقف عن عملها بسبب الولادة من الحق في تعويض يومي بنسبة 100% من الأجر اليومي بعد اقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي والضريبة.

يمكن المرأة العاملة، التي يتعذر عليها استئناف عملها بعد انقضاء فترة عطلة الأمومة المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، بسبب وضعها مولودا مصابا بإعاقة أو بتشوه خلقي، أو مصابا بمرض خطير يستدعي بصفة الزامية مرافقة أو تدخلا طبيا، أن تستفيد بطلب منها، شريطة تقديم ملف طبي وعرضه على مصالح هيئة الضمان الاجتماعي يثبت الإعاقة أو التشوه الخلقي أو المرض الخطير للمولود، من الحق في تمديد فترة التعويض اليومي بنسبة 100% من أجرها اليومي بعد اقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي والضريبة مباشرة".

"المادة 29: تتقاضى المرأة المؤمن لها اجتماعيا، شريطة أن تتوقف عن كل عمل مأجور أثناء فترة التعويض، تعويضا يوميا لمدة مائة وخمسين (150) يوما متتابعا يبدأ، على الأقل، بإثنين وأربعين (42) يوما قبل التاريخ المحتمل للولادة، وإذا تمت الولادة قبل التاريخ المحتمل، لا تقلص فترة التعويض المقدرة بمائة وخمسين (150) يوما.

تمدد فترة الاستفادة من التعويض اليومي في الحالات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 28 أعلاه، إلى خمسين (50) يوما متتابعا بعد انقضاء الفترة القانونية لعطلة الأمومة، شريطة إيداع ملف طبي مبرر قبل خمسة عشر (15) يوما، على الأقل، من انقضاء الفترة المحددة في الفقرة الأولى أعلاه، مرفقا لا سيما بشهادة طبية محررة من طرف طبيب مختص في طب الأطفال يصرح فيها أن المولود مصاب بإعاقة أو بتشوه خلقي أو مصاب بمرض خطير يستدعي بصفة الزامية مرافقة أو تدخلا طبيا خلال هذه الفترة.

زيادة على ذلك، يمكن أن تمدد فترة الاستفادة من التعويض اليومي لمدة ثانية وبدون انقطاع، ابتداء من تاريخ انتهاء فترة التمديد الأولى، في حدود مائة وخمسة وستين (165) يوما إضافيا كأقصى حد، وذلك شريطة إيداع ملف طبي قبل 15 يوما من انقضاء الفترة المحددة في الفقرة 2 أعلاه،

مرفقا لا سيما بشهادة طبية محررة من طرف طبيب مختص في طب الأطفال يصرح فيها أن الوضعية الصحية للمولود تستلزم الاستفادة من هذا التمديد.

- يحدد نموذجا للشهادتين الطبيتين المذكورتين في الفقرتين 2 و3 أعلاه، من طرف هيئة الضمان الاجتماعي".

"المادة 71: يمنع الجمع بين الأداءات الآتية:

- التعويضات اليومية للتأمين عن المرض،
- التعويضات اليومية للتأمين عن الولادة والتعويضات اليومية لفترتي تمديد الاستفادة من التعويضات المذكورة في المادتين 28 و29 أعلاه،
- (الباقى بدون تغيير)

المادة 2: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025.

عبد المجيد تبون

الجريدة الرسمية العدد 57الأحد 30 صفر عام 1447 هـ الموافق 24 غشت سنة 2025 م.

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 صفر عام 1447 الموافق 7 غشت سنة 2025،
يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 صفر عام 1447 الموافق 7 غشت سنة 2025،
تنهى مهام السيد محمد سايب، بصفته نائب مدير التعاون بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
لتكليفه بوظيفة أخرى.

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 صفر عام 1447 الموافق 7 غشت سنة 2025،
يتضمن تعيين مدير التوجيه الديني وإدارة المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 صفر عام 1447 الموافق 7 غشت سنة 2025،
يعين السيد محمد سايب، مديرا للتوجيه الديني وإدارة المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الجريدة الرسمية العدد 58الأحد 7 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق 31 غشت سنة 2025 م.

مرسوم رئاسي رقم 25-230 مؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق
28 غشت سنة 2025، يتضمن انتهاء مهام الوزير الأول.

إنّ رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني،

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 91 (5 و 7) منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين السيد محمد النذير العرياوي، وزيراً أول،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تنهى مهام السيّد محمد النذير العرياوي، الوزير الأول.

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق 28 غشت سنة 2025.

عبد المجيد تبون

مرسوم رئاسي رقم 25-231 مؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق
28 غشت سنة 2025، يتضمن تكليف وزير الصناعة بمهام الوزير الأول، بالنيابة.

إنّ رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني،

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 91-7 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-230 المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق 28 غشت سنة 2025، والمتضمن إنهاء مهام الوزير الأول،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يكلف السيّد سيفي غريب، وزير الصناعة، بمهام الوزير الأول، بالنيابة.

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق 28 غشت سنة 2025.

عبد المجيد تبون

الجريدة الرسمية العدد 61الإثنين 22 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق 15 سبتمبر سنة 2025 م.

مرسوم رئاسي رقم 25-239 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447
الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، يتضمن إنهاء تكليف وزير الصناعة بمهام
الوزير الأول، بالنيابة.

إنّ رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني،

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 91-7 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-231 المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1447 الموافق 28 غشت سنة 2025
والمتضمن تكليف وزير الصناعة، بمهام الوزير الأول، بالنيابة،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُنهى تكليف السيّد سيفي غريّب وزير الصناعة، بمهام الوزير الأول، بالنيابة.

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية.

حرّر بالجزائر 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025.

عبد المجيد تبون

مرسوم رئاسي رقم 25-240 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447
الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، يتضمّن تعيين الوزير الأول.

إنّ رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني،

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 91 (5 و 7) منه،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يعين السيّد سيفي غريّب، وزيرا أوّل.

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية.

حرّر بالجزائر 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025.

عبد المجيد تبون

الجريدة الرسمية العدد 61الإثنين 22 ربيع الأول عام 1447 هـ الموافق 15 سبتمبر سنة 2025 م.

مرسوم رئاسي رقم 25-241 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق
14 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

إنّ رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني،
-بناء على الدستور، لا سيّما المادتان 91-7 و 104 منه،
-وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-240 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025
والمتضمن تعيين السيد سيفي غريّب، وزيرا أول،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تعيين السيّدات والسادة:

- أحمد عطاف.....وزير دولة، وزيرا للشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الافريقية،
- السعيد شنقريحة.....وزيرا منتدبا لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي،
- محمد عرقاب.....وزير دولة، وزيرا للمحروقات والمناجم،
- إبراهيم مراد.....وزير دولة، مكلف بالمفتشية العامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية،
- سعيد سعيود.....وزيرا للداخلية والجماعات المحلية والنقل،
- لطفي بوجمعة.....وزيرا للعدل، حافظا للأختام،
- عبد الكريم بو الزرد وزيراً للمالية،
- كمال بداري.....وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي،
- محمد صغير سعداوي.....وزيرا للتربية الوطنية،
- محمد الصديق أيت مسعودان..... وزيراً للصحة،
- عبد المالك تاشريفت..... وزيراً للمجاهدين وذوي الحقوق،
- يحي بشير..... وزيراً للصناعة.
- وسيم قويدري..... وزيراً للصناعة الصيدلانية،
- ياسين المهدي وليد..... وزيراً للفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،
- مراد عجال..... وزيراً للطاقة والطاقات المتجددة،
- كمال رزيق..... وزيراً للتجارة الخارجية وترقية الصادرات،
- أمال عبد اللطيف..... وزيرة للتجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية،
- محمد الطارق بلعربي..... وزيراً للسكن والعمران والمدينة والتهيئة العمرانية،

- يوسف بلمهدي.....وزيرا للشؤون الدينية والأوقاف،
 -مليكة بن دودة.....وزيرة للثقافة والفنون،
 -مصطفى حيداوي.....وزيرا للشباب، مكلف بالمجلس الأعلى للشباب،
 - سيد علي زروقي.....وزير للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية،
 -نور الدين واضح.....وزيرا لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة،
 -زهير بوعمامة.....وزيرا للاتصال،
 -نسيمة أرحابوزيرة للتكوين والتعليم المهنيين،
 -عبد القادر جلاوي.....وزيرا للأشغال العمومية والمنشآت القاعدية،
 -طه دربال.....وزيرا للري،
 -عبد الحق سايجي.....وزيرا للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
 -حورية مداحي.....وزيرة للسياحة والصناعة التقليدية،
 -صورية مولوجي.....وزيرة للتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،
 -كوثر كريكو.....وزيرة للبيئة وجودة الحياة،
 -وليد صادي.....وزيرا للرياضة،
 -نجيبة جيلالي.....وزيرة للعلاقات مع البرلمان،
 -محمد عبد النور رابحي.....وزيرا، واليا لولاية الجزائر،
 -سفيان شايب.....كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلف بالجالية الوطنية بالخارج،
 -بختة سلمة منصور.....كاتبة دولة لدى وزير الشؤون الخارجية، مكلفة بالشؤون الإفريقية،
 -كريمة بكير.....كاتبة دولة لدى وزير المحروقات والمناجم، مكلفة بالمناجم،

المادة2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لاسيما المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل.

المادة3: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025.

عبد المجيد تبون

الجريدة الرسمية العدد 64الخميس 03 ربيع الثاني عام 1447 هـ الموافق 25 سبتمبر سنة 2025 م

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025،
يتضمن تعيين مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025،
يعين السيد عبد الحكيم مقران، مكلفاً بالدراسات والتلخيص، مسؤول المكتب الوزاري للأمن
الداخلي في المؤسسة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الجريدة الرسمية العدد 70الاثنين 5 جمادى الأولى عام 1447 هـ الموافق 27 أكتوبر سنة 2025 م.

قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1447 الموافق 6 أكتوبر سنة 2025،
يعدّل القرار المؤرخ في 2 صفر عام 1446 الموافق 7 غشت سنة 2024 الذي يحدد
تشكيلة اللجنة القطاعية للصفقات العمومية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

بموجب قرار مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1447 الموافق 6 أكتوبر سنة 2025، يعدّل القرار المؤرخ
في 2 صفر عام 1446 الموافق 7 غشت سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة القطاعية
للصفقات العمومية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، كما يأتي:

"..... (بدون تغيير حتى) ممثل المصلحة المتعاقدة (حسب جدول الأعمال).

ممثلو القطاع:

- السيد عبد العزيز ميهوبي، عضوا،
- السيد ابتسام جرموني، مستخلفة،
- السيد بلال بن يمينة، عضوا،
- السيدة نسيم دحيم، مستخلفة.

.....(بدون تغيير حتى)

ممثلا وزير التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية:

- السيد بوعلام حمير، عضوا،
- السيدة صباح طبيش، مستخلفة،

".....(الباقى بدون تغيير)....."

الجريدة الرسمية العدد 75الخميس 22 جمادى الأولى عام 1447 هـ الموافق 13 نوفمبر سنة 2025 م.

مرسوم تنفيذي رقم 25-271 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 10 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و141 (الفقرة 2) منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-240 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين الوزير الأول،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تعدل وتتم أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وتحرر كما يأتي:

"المادة 2:(بدون تغيير حتى) متابعة نشاط الجمعيات والأشخاص الطبيعية والمعنوية المتدخلين في مجال بناء المساجد وتجهيزها.

2- مديرية التعليم القرآني والمسابقات القرآنية،

وتكلف، على الخصوص، بما يأتي:

-(بدون تغيير حتى) إعداد البرامج والمناهج الخاصة بالتعليم القرآني،

- تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الإقراء والتعليم القرآني عن بُعد،

- تعزيز المرجعية الإقرائية الجزائرية والمحافظة عليها،
-(بدون تغيير حتى) اقتراح كل نص تشريعي أو تنظيمي يدخل ضمن اختصاص المديرية، والإسهام في إثراء ذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية.
- وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية:
-(بدون تغيير حتى) تنظيم دورات تكوينية للطلبة المتسابقين وأعضاء لجان التحكيم القرآني.

* المديرية الفرعية للإقراء والتعليم القرآني عن بُعد:

وتكلف على الخصوص، بما يأتي:

- تطوير الإقراء والتعليم القرآني عن بُعد،
- الإشراف على منصة مقراءة الجزائر الإلكترونية ومتابعتها،
- ضبط وتبعية الأسانيد الإقرائية،
- تنظيم كفاءات وشروط منح الشهادات والإجازات القرآنية،
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة للإقراء والتعليم القرآني عن بعد وتحسينها،
- إعداد متخصصين في الإقراء والتعليم القرآني عن بُعد،
- تنظيم اللقاء الوطني للتعليم القرآني عن بُعد، وملتقيات الإقراء،
- إنشاء تطبيقات للإقراء والتعليم القرآني عن بُعد وتطويرها،
- المساهمة في إعداد الدراسات والبحوث القرآنية،
- العمل على التعريف بعلماء الجزائر ومقرئها وإبرازهم في العالم،
-(الباقى بدون تغيير)....."

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 10 نوفمبر سنة 2025.

سيفي غريب

الجريدة الرسمية العدد 76الأحد 25 جمادى الأولى عام 1447 هـ الموافق 16 نوفمبر سنة 2025 م

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 4 نوفمبر سنة 2025،
يتضمن إنهاء مهام مدير الشؤون الدينية والأوقاف في ولاية إن صالح.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 4 نوفمبر سنة 2025،
تنهى ابتداء من 10 أكتوبر سنة 2025، مهام السيد عبد اللطيف عرعار، بصفته مديراً للشؤون
الدينية والأوقاف في ولاية إن صالح، بسبب الوفاة.

الجريدة الرسمية العدد 78الأحد 02 جمادى الثانية عام 1447 هـ الموافق 23 نوفمبر سنة 2025 م.

مرسوم تنفيذي رقم 25-305 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 16 نوفمبر سنة 2025، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحج والعمرة وتنظيمه وسيره.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 5-112 و141 (الفقرة 2) منه،
- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 74-25 المؤرخ 27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتعلق بممثلات الهيئات والمؤسسات العمومية في البلاد الأجنبية،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 ابريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار،
- وبمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،
- وبمقتضى القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-240 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025، والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 19 رجب عام 1417 الموافق 30 نوفمبر سنة 1996 والمتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية غير المستقلة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحج والعمرة وتنظيمه وسيره، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 والمتعلق بتعيين محافظي الحسابات،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-271 المؤرخ في 8 صفر عام 1441 الموافق 7 أكتوبر سنة 2019 والمتعلق بالمرجع الوطني لتوافقية أنظمة الاعلام،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 24-78 المؤرخ في 27 رجب عام 1445 الموافق 8 فبراير سنة 2024 والمتعلق بالتعويضات المكافئة للمصاريف المترتبة عن المهمات المؤقتة في الخارج،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم إلى تعديل وتتميم بعض أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحج والعمرة وتنظيمه وسيره، المعدل والمتمم.

المادة 2: تعدل وتمم أحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 3: يمكن الديوان أن ينشئ فروعاً جهوية بالتراب الوطني بموجب قرار من الوزير الوصي بناء على اقتراح من المدير العام للديوان، بعد مداولة مجلس الإدارة.

كما يمكن الديوان إنشاء مكاتب تنسيق وربط على مستوى المطارات الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية، بموجب مقرر من المدير العام للديوان".

المادة 3: تُتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكورة أعلاه، بمادة 3 مكرر تحرر كما يأتي:

"المادة 3 مكرر: يمكن أن يُنشئ الديوان فرعاً بالمملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

المادة 4: تعدل أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكورة أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 4: الديوان أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بتنظيم الحج ومتابعته ومراقبته وكذا ضبط نشاط العمرة والإشراف عليه، تحت سلطة الوزارة الوصية.

ويهدف نشاطه إلى ترقية نوعية الخدمات المقدمة لفائدة الحجاج والمعتمرين، بالتنسيق مع القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية".

المادة 5: تتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، ب مواد 4 مكرر و 4 مكرر 1 و 4 مكرر 2، وتحرر كما يأتي:

" المادة 4 مكرر: يكلف الديوان، تحت إشراف الوزارة الوصية، في مجال الحج، على الخصوص، بالمهام الآتية:

■ بعنوان الخدمة العمومية:

- ضمان التحضير المادي والبشري لعملية الحج بداخل الوطن وفي البلد المضيف،
- إعداد برامج سنوية ومتعددة السنوات تخص الحج، والسهر على تنفيذها،
- الالتزام بتنفيذ بنود اتفاقية ترتيبات الحج بعد التوقيع عليها،
- اشراك، بعد موافقة السلطات العمومية، وكالات السياحة والأسفار التي يتم انتقاؤها وترتيبها من طرف اللجان المحدثة لهذا الغرض، قصد تنظيم موسم الحج، بناء على دفتر الشروط المحدد للضوابط والمعايير،
- تحديد قائمة وكالات السياحة والأسفار المؤهلة للمشاركة في تنظيم الحج ومنحها تراخيص موسمية، وتحديد حصص الحجاج الممنوحة لها،
- إعداد دفاتر الشروط ذات الصلة بتنظيم الحج والخدمات المقدمة من طرف مختلف المتعاملين الأجانب بالبلد المضيف،

- إبرام العقود مع وكالات السياحة والأسفار وكذا مع مختلف المتعاملين الأجانب بالبلد المضيف، وضمان متابعة ومراقبة تنفيذ بنودها،
 - السهر على توفير خدمات الإسكان والنقل والإعاشة وكافة الخدمات الضرورية الأخرى لفائدة الحجاج، وفق الشروط المتفق عليها مع حماية حقوقهم،
 - ضمان ذهاب كل الحجاج من أرض الوطن وعودتهم إليه، بعد انتهاء المدة المحددة لموسم الحج،
 - المساهمة في عملية التأطير الديني والصحي والقنصلي للحجاج بالبلد المضيف،
 - تلقي العرائض والشكاوى ذات صلة بتنظيم الحج ودراستها ومعالجتها والرد عليها،
 - إيداع الشكاوى والبلاغات المتعلقة بتنظيم الحج،
 - إعداد الدراسات والبحوث التي تساهم في تنظيم الحج وتحديد تكلفته،
 - جمع المعطيات المتعلقة بالحج ومعالجتها واستغلالها،
 - مواكبة كل المستجدات، لا سيما ذات الطابع التنظيمي في البلد المضيف،
- ويقوم الديوان بكل مهمة تسندها إليه الوزارة الوصية في إطار تنظيم الحج، ويضمن متابعة العمليات المرتبطة به داخل الوطن وبالبلد المضيف.

■ بعنوان الرقمنة وعصرنة الخدمات:

- رقمنة عملية تنظيم الحج لتطوير منظومته،
- وضع "البوابة الجزائرية للحج" حيز الخدمة كمنصة إلكترونية رسمية في مجال تنظيم عملية الحج، تنخرط فيها كل القطاعات والمؤسسات المعنية، ويتولى الديوان الإشراف عليها وتطويرها وتحسينها،
- الربط بالمسار الإلكتروني، باعتباره النظام الرقمي الإلزامي المعمول به في البلد المضيف.

■ بعنوان التأطير والتوعية والإعلام:

- تنظيم دورات تدريبية داخل الوطن لفائدة المقبلين على أداء مناسك الحج وتأطيرهم بالبلد المضيف،
- المشاركة في اختيار أعضاء البعثة الوطنية للحج المكلفين بخدمة الحجاج، ويمكن الديوان، في هذا الإطار، الاستعانة بالكفاءات والخبرات لتأطير الحجاج،

- التنسيق مع مختلف الشركاء لإعلام المواطنين بجميع الإجراءات المتعلقة بتنظيم الحج،
- نشر قائمة وكالات السياحة والأسفار المرخص لها بتنظيم الحج، على كل الدعائم المتاحة،
- توعية المقبلين على أداء مناسك الحج عبر مختلف القنوات الإعلامية ومنصات التواصل والتطبيقات الالكترونية،
- إعداد ونشر جميع الوثائق الخاصة بأداء مناسك الحج، على جميع الدعائم، وإصدار المجلات ذات الصلة،
- المساهمة في تنشيط الحملات التوعوية والقوافل والمعارض ذات الصلة بشعيرة الحج،
- تنظيم التظاهرات العلمية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية ذات الصلة بمجال نشاطه والمشاركة في اللقاءات الدولية ذات الصلة.

■ بعنوان ترقية علاقات التبادل والتعاون:

- إقامة علاقات تبادل والتعاون للاستفادة من الخبرات والممارسات الحسنة في مجال تنظيم الحج، على الصعيدين الوطني والدولي،
- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات الوطنية و/أو الأجنبية التي لها صلة بمجال نشاطه،
- اللجوء إلى الخبرة الوطنية و/أو الدولية والاستعانة بكل شخص أو مؤسسة أو هيئة يمكن الاستفادة منها في مجال تنظيم الحج،

وفي هذا الإطار، يتعين متابعة إجراءات التنسيق المسبق مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية إذا تعلق الأمر بالتعاون الدولي"

" المادة 4 مكرر 1: في إطار التحضير المسبق لموسم الحج، يتم استيفاء إجراءات التعاقد مع المتعاملين الأجانب بشأن الخدمات المقدمة لفائدة الحجاج طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في البلد المضيف.

تخضع العقود بشأن الخدمات المخصصة لفائدة الحجاج، للمبادئ الآتية:

- المساواة في المعاملة،
- الاستعمال الحسن والعقلاني للأموال التي تغطي الخدمات،
- الشفافية في الإجراءات،
- إمكانية التتبع ومراقبة التنفيذ.

تحدد الإجراءات المكيفة للتعاقد مع المتعاملين الأجانب بشأن الخدمات المقدمة لفائدة الحجاج، بموجب قرار من الوزير الوصي، بعد أخذ رأي الدوائر الوزارية المعنية بتنظيم الحج، لا سيما الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والوزارات المكلفة بالداخلية والمالية والسياحة والصحة والنقل".

"المادة 4 مكرر2: تتولى الوزارة الوصية متابعة وتقييم علاقة الديوان بوكالات السياحة والأسفار في مجال تنظيم نشاطي الحج والعمرة".

المادة6: تُعدل وتتم أحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة5: يكلف الديوان في مجال العمرة، تحت إشراف الوزارة الوصية، على الخصوص، بالمهام الآتية:

- ضمان مهمة ضبط نشاط العمرة والإشراف عليه،
- ضمان توفير خدمات نوعية للمعتمرين عن طريق وكالات السياحة والأسفار المؤهلة لتنظيم العمرة،
- إعداد دفتر الشروط المتعلقة بتنظيم العمرة الذي يحدد، على الخصوص، الضوابط والمعايير التي تتم على أساسها عمليتا الانتقال والترتيب لوكالات السياحة والأسفار،
- انتقاء وكالات السياحة والأسفار المؤهلة لتنظيم العمرة، ومنحها التراخيص الموسمية،
- مراقبة مدى التزام وكالات السياحة والأسفار ومختلف المتعاملين الأجانب بالخدمات المقدمة،
- تقييم الخدمات المقدمة للمعتمرين من قبل وكالات السياحة والأسفار ومختلف المتعاملين الأجانب داخل الوطن وبالبلد المضيف، بما يضمن حماية حقوقهم،
- وضع "البوابة الجزائرية للعمرة" حيز الخدمة كمنصة رسمية في تنظيم العمرة، تنخرط فيها كل القطاعات والمؤسسات والهيئات ووكالات السياحة والأسفار المعنية، ويتولى الديوان الإشراف عليها، وتطويرها وتحسينها،
- وضع آليات للمراقبة تضمن ضبط نشاط العمرة بداخل وخارج الوطن،
- توعية المواطنين بشعيرة العمرة عبر مختلف الوسائط الإلكترونية ووسائل الاتصال المتاحة،
- مرافقة وكالات السياحة والأسفار في عملية تكوين المرشدين الدينيين وتحديد شروط اختيارهم وتأهيلهم على مستوى الفضاءات التكوينية المفتوحة لهذا الغرض، تحت إشراف الوزارة الوصية،

- إعداد الدلائل وجميع الوثائق المتعلقة بشعيرة العمرة، ونشرها على كل الدعائم،
- ضمان ذهاب جميع المعتمرين وعودتهم إلى أرض الوطن بمجرد انتهاء المدة المحددة للعمرة،
- تلقي العرائض الشكاوى ذات صلة بالعمرة ودراستها ومعالجتها والرد عليها،
- تقديم الشكاوى والبلاغات المتعلقة بتنظيم العمرة،
- إبرام كل عقد أو اتفاقية لها علاقة بتنظيم العمرة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- جمع المعطيات المتعلقة بالعمرة ومعالجتها واستغلالها،
- مواكبة المستجدات في البلد المضيف لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تساعد على تحسين تنظيم العمرة".

المادة 7: تتم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكورة أعلاه، بمواد 5 مكرر و5 مكرر 1 و5 مكرر 2، تحرر كما يأتي:

"المادة 5 مكرر: يمكن للديوان، في إطار تأدية مهامه، وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، أن يُكَلَّف بما يأتي:

- ترقية تنظيم الخدمات المحسنة للحج ومراقبة تنفيذها،
 - إبرام عقود الشراكة،
 - القيام بجميع العمليات المنقولة والعقارية والمالية المرتبطة بمهامه"
- "المادة 5 مكرر 1، يتلقى الديوان، نظير إشرافه على تنظيم نشاط العمرة، مقابلا ماليا يدفع له من طرف وكالات السياحة والأسفار.

يحدد مبلغ المقابل المالي وكيفية دفعه بموجب قرار مشترك بن الوزير المكلف بالشؤون الدينية والأوقاف والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالسياحة".

"المادة 5 مكرر 2: دون الإخلال بالمتابعات القضائية المحتملة، وفي حالة عدم احترام وكالات السياحة والأسفار المرخص لها بتنظيم عمليتي الحج والعمرة لالتزاماتها التعاقدية، تتعرض للتدابير الإدارية المنصوص عليها في دفاتر الشروط المتعلقة بانتقاء وترتيب وكالات السياحة والأسفار، المنصوص عليها في المادتين 4 مكرر و5 أعلاه.

المادة 8: تُعدل وتُتمم أحكام المواد 6 و8 و11 و17 و18 و20 و24 من المرسوم التنفيذي رقم 07/349 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1428 الموافق 17 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"المادة 6: يضمن الديوان مهمة الخدمة العمومية طبقاً لأحكام دفتر أعباء تبعات الخدمة العمومية الملحق بهذا المرسوم".

"المادة 8: يتكون مجلس الإدارة الذي يرأسه وزير الشؤون الدينية والأوقاف أو ممثله، من:

- ممثل الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، عضواً،

.....(الباقى بدون تغيير)....."

"المادة 11: يتداول مجلس الإدارة، على الخصوص، فيما يأتي:

- برامج عمل الديوان السنوية والمتعددة السنوات وحصيلة نشاطه السنوي في مجالي الحج والعمرة،

- الكشوف التقديرية لإيرادات ونفقات الديوان،

- الحصائل وحسابات النتائج،

- مشروعات التنظيم الداخلي والنظام الداخلي للديوان،

- مشاريع اقتناء وإيجار واستئجار الأملاك العقارية والمنقولة والتنازل عنها،

- قبول الهبات والوصايا،

- تعيين محافظ حسابات الديوان،

- مراقبة محاسبة الديوان، ويمكنه، عند الاقتضاء الاستعانة بخدمات محافظ الحسابات،

- تكوين لجان من بين أعضائه لإجراء البحوث أو إعداد تقرير حول أي مسألة تتعلق بنشاط الديوان،

- الاتفاقيات الفردية والجماعية لمستخدمي الديوان،

- إنشاء الفروع الجهوية داخل الوطن وفتح بالمملكة العربية السعودية،

- مشاريع الاستثمار،

- مشاريع الاتفاقيات والعقود والاتفاقات والصفقات،

- الإجراءات المكيفة للتعاقد مع المتعاملين،

- مشاريع التبادل والشراكة مع المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية ذات الصلة بمجال نشاط الديوان،

- مشاريع دفاتر الشروط،

- جميع المسائل والتدابير الكفيلة بتحسين تنظيم الديوان وعمله والتشجيع على تحقيق أهدافه.

يمكن مجلس الإدارة أن يتداول في كل مسألة يعرضها عليه المدير العام.

يتضمن مجلس الإدارة متابعة مدى تنفيذ القرارات المتخذة في اجتماعاته

"المادة 17: ترسل محاضر مداورات المجلس إلى السلطة الوصية في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ الاجتماع للموافقة عليها.

تصبح مداورات المجلس نافذة بعد ثلاثين (30) يوما من تاريخ استلامها، إلا في حالة اعتراض صريح يبلغ خلال هذا الأجل.

لا تُنفذ المداورات المتعلقة بالأحكام المالية إلا بعد الحصول على الموافقة الصريحة من السلطة الوصية."

"المادة 18:(بدون تغيير حتى) بناء على اقتراح من المدير العام.

يعيّن إدارات الديوان برتبة مدير أو نائب مدير بموجب مقرر من المدير العام بعد موافقة الوزير الوصي."

"المادة 20: يمكن المدير العام، بعد موافقة الوزير الوصي، أن يفوض في حدود صلاحياته، إمضاء لمساعديه."

" المادة 24: تشتمل ميزانية الديوان على باب للإيرادات وباب للنفقات:

في باب الإيرادات:

- المداخيل الناتجة عن عملية الإشراف على نشاط العمرة،
- مساهمات الدولة لتغطية التكاليف المرتبة على تبعات الخدمة العمومية،
- الهبات والوصايا المقبولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- المساهمات المحتملة للدولة،
- الاقتراضات،
- عائدات النشاطات التجارية للديوان،
- كل الإيرادات الأخرى المترتبة عن نشاطات الديوان ذات الصلة بهدفه وانجاز مهامه.

في باب النفقات:

- نفقات التسيير،
- نفقات الاستثمار والتجهيزات،

- التعويضات المكافئة للمصاريف المترتبة عن المهمات المؤقتة في الخارج لأعضاء البعثة الوطنية للحج والوفد التحضيري المتعدد القطاعات، طبقا للتنظيم المعمول به،
 - كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق أهدافه وإنجاز مهامه"
- المادة 9: يستمر الديوان في تحصيل المقابل المالي المذكور في المادة 5 مكرر 1 أعلاه وفق الإجراءات السارية المفعول، إلى غاية نشر القرار الوزاري المشترك المنصوص عليه في نفس المادة أعلاه في الجريدة الرسمية.
- المادة 10: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حرر بالجزائر في 25 جمادى الأولى عام 1447 الموافق 16 نوفمبر سنة 2025.

سيفي غريب

الجريدة الرسمية العدد 86

الإثنين 9 رجب عام 1447 هـ الموافق 29 ديسمبر سنة 2025 م.

مرسوم تنفيذي مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1447 الموافق 15 ديسمبر سنة 2025،
يتضمن تعيين مدير الشؤون الدينية والأوقاف في ولاية الوادي.

بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1447 الموافق 15 ديسمبر سنة 2025،
يعين السيد محمد بوعلالة، بصفته مديرا للشؤون الدينية والأوقاف في ولاية الوادي.

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الفصل الثاني القرارات والمقررات

قرارات فتح المساجد

رقم القرار	التاريخ	اسم المسجد	الصفة	العنوان
180	6 محرم 1447 هـ الموافق 2 جويلية 2025 م	معاوية بن أبي سفيان	محلي جامع	بلدية الرقاصة، الكائن بحي البدر قسم 02، دائرة الرقاصة، ولاية البيض.
182	11 محرم 1447 هـ الموافق 7 جويلية 2025 م	علي بن أبي طالب	محلي جامع	بلدية الأغواط، الكائن بمنطقة الصادقية، دائرة الأغواط، ولاية الأغواط.
183	11 محرم 1447 هـ الموافق 7 جويلية 2025 م	القدس	محلي جامع	بلدية الحاج المشري، الكائن بمنطقة أقناب، دائرة بريدة، ولاية الأغواط.
184	14 محرم 1447 هـ الموافق 10 جويلية 2025 م	معاذ بن جبل	محلي جامع	بلدية الشطية، الكائن بالشطية، دائرة أولاد فارس، ولاية الشلف.
185	14 محرم 1447 هـ الموافق 10 جويلية 2025 م	البشير الإبراهيمي	محلي جامع	بلدية وادي الفضة، الكائن بحي الزباجة، دائرة وادي الفضة، ولاية الشلف.
188	27 محرم 1447 هـ الموافق 23 جويلية 2025 م	محمد الونشريسي	محلي جامع	بلدية أفلو، الكائن بالحي الجنوبي، دائرة أفلو، ولاية الأغواط.
189	27 محرم 1447 هـ الموافق 23 جويلية 2025 م	الشيخ بوعمامة	محلي جامع	بلدية الحدائق، الكائن بحي 423 مسكن ترقوي الماجن، دائرة الحدائق، ولاية سكيكدة.
192	28 محرم 1447 هـ الموافق 24 جويلية 2025 م	عقبة بن نافع	محلي جامع	بلدية الصفصاف، الكائن بدوار البراكية، دائرة بوقيرات، ولاية مستغانم.

بلدية فرناكة، الكائن بدوار اللوزة، دائرة عين النويصي، ولاية مستغانم.	محلي جامع	النور	28 محرم 1447 هـ الموافق 24 جويلية 2025 م	193
بلدية أولاد مع الله، الكائن بدوار أولاد يوسف، دائرة سيدي علي، ولاية مستغانم.	محلي جامع	الرحمان	28 محرم 1447 هـ الموافق 24 جويلية 2025 م	194
بلدية مستغانم، الكائن بحي الراكات (صلامندر)، دائرة مستغانم، ولاية مستغانم.	محلي جامع	عباد الرحمان	28 محرم 1447 هـ الموافق 24 جويلية 2025 م	195
بلدية غليزان، الكائن بحي 235 ترقوي إقامة جعفر بلدية غليزان، دائرة غليزان، ولاية غليزان.	محلي جامع	الشهداء	28 محرم 1447 هـ الموافق 24 جويلية 2025 م	196
بلدية سيرات، الكائن بحي 11 ديسمبر 1960، دائرة بوقيرات، ولاية مستغانم.	وطني جامع	عقبة بن نافع	28 محرم 1447 هـ الموافق 24 جويلية 2025 م	197
بلدية سيدي زهار، الكائن بفرقة أولاد سالم، دائرة السواقي، ولاية المدية.	محلي جامع	زيد بن ثابت	06 صفر 1447 هـ الموافق 31 جويلية 2025 م	198
بلدية سنجاس، الكائن ببقعة النحالة، دائرة الشلف، ولاية الشلف.	محلي جامع	الإمام الشافعي	06 صفر 1447 هـ الموافق 31 جويلية 2025 م	199
بلدية ترعي باينان، الكائن مشته بني عفاق الوسطى، دائرة ترعي باينان، ولاية ميلة.	محلي جامع	الأقصى	06 صفر 1447 هـ الموافق 31 جويلية 2025 م	200
بلدية القنادسة، الكائن بتجزئة 116 قطعة حي النصر، حاسي لفريد، دائرة لقنادسة، ولاية بشار.	محلي جامع	أبي هريرة	06 صفر 1447 هـ الموافق 31 جويلية 2025 م	201

207	17 صفر 1447هـ الموافق 11 أوت 2025م	أسامة بن زيد	محلي جامع	بلدية أولاد معرف، الكائن بفرقة أولاد سالم، دائرة عين بوسيف، ولاية المدية.
208	17 صفر 1447هـ الموافق 11 أوت 2025م	الحسن بن علي	محلي جامع	بلدية القلب الكبير، الكائن بحي الملاعب، دائرة القلب الكبير، ولاية المدية.
209	17 صفر 1447هـ الموافق 11 أوت 2025م	النصر	محلي جامع	بلدية أولاد بوغالم، الكائن بدوار العصامنية، دائرة عشعاشة، ولاية مستغانم.
210	17 صفر 1447هـ الموافق 11 أوت 2025م	سيدي السحي	محلي جامع	بلدية بسكرة، الكائن بحي الرقيقة، القسم 80 مجموعة ملكية 229، دائرة بسكرة، ولاية بسكرة.
211	17 صفر 1447هـ الموافق 11 أوت 2025م	أبو بكر الصديق	محلي جامع	بلدية السحاييلية، الكائن بدوار أولاد علي، دائرة تغنيف، ولاية معسكر.
213	3 ربيع الأول 1447هـ الموافق 27 أوت 2025م	معاذ بن جبل	محلي جامع	بلدية تيسمسيلت، الكائن بدوار الخضورات-عين الصفا قسم 10 مجموعة ملكية رقم 10، دائر تيسمسيلت، ولاية تيسمسيلت.
218	9 ربيع الأول 1447هـ الموافق 2 سبتمبر 2025م	خديجة أم المؤمنين	محلي جامع	بلدية حاسي بحبح، الكائن بحي رجال غرب 60 سكن تطوري، دائرة حاسي بحبح، ولاية الجلفة.
219	9 ربيع الأول 1447هـ الموافق 2 سبتمبر 2025م	حمزة بن عبد المطلب	محلي جامع	بلدية سيدي عبد الجبار، الكائن بدوار أولاد عوف، دائرة وادي الأبطال، ولاية معسكر.
220	9 ربيع الأول 1447هـ الموافق 2 سبتمبر 2025م	علي بن أبي طالب	محلي جامع	بلدية بوزينة، الكائن بالرقاضة نيردي، دائرة بوزينة، ولاية باتنة.

بلدية المعذر، الكائن بتجزئة مرزلقاد عبد القادر، دائرة المعذر، ولاية باتنة.	وطني جامع	عمر بن الخطاب	9 ربيع الأول 1447هـ الموافق 2 سبتمبر 2025م	221
بلدية سيدي أعمار، الكائن بحي الشهيد بالقناديل عبد القادر (الحي القبلي)، دائرة بوعلام، ولاية البيض.	محلي جامع	أبي بكر الصديق	9 ربيع الأول 1447هـ الموافق 2 سبتمبر 2025م	222
بلدية الشيقارة، الكائن بحي لمصال، دائرة سيدي مروان، ولاية ميلة.	محلي جامع	الرحمان	16 ربيع الأول 1447هـ الموافق 9 سبتمبر 2025م	225
بلدية لارباع، دائرة بوزينة، ولاية باتنة.	محلي جامع	الإعمار	18 ربيع الأول 1447هـ الموافق 11 سبتمبر 2025م	227
بلدية وادي الفضة، الكائن بحي الركبة الحمراء، دائرة وادي الفضة، ولاية الشلف.	محلي جامع	بلال بن رباح	02 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 24 سبتمبر 2025م	232
بلدية تيغنيف، الكائن بحي العمارات 240 مسكن نهج الثورة، دائرة تيغنيف، ولاية معسكر.	محلي جامع	الإمام أحمد بن نصر الداودي	02 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 24 سبتمبر 2025م	233
بلدية مفتاح، الكائن بحي أولاد الصاف، دائرة مفتاح، ولاية البليدة.	محلي جامع	الشيخ الحموشي	02 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 24 سبتمبر 2025م	234
بلدية بوعاتي محمود، الكائن بمشقة أم الحناش، دائرة هيليو بوليس، ولاية قالمة.	محلي جامع	أبي الدرداء	02 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 24 سبتمبر 2025م	235
بلدية المحمل، الكائن بنهج سالك بشير، دائرة أولاد رشاش، ولاية خنشلة.	محلي جامع	الكوثر	02 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 24 سبتمبر 2025م	236

بلدية سيدي عامر، الكائن بحي الوثام، دائرة سيدي عامر، ولاية المسيلة.	محلي جامع	الوثام المدني	02 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 24 سبتمبر 2025 م	237
بلدية سيدي مروان، الكائن بحي المشتة الكبيرة، وسط المدينة، دائرة سيدي مروان، ولاية ميلة.	محلي جامع	العتيق	03 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 25 سبتمبر 2025 م	241
بلدية البيض، الكائن بقرية الشهيد حميدي بولنوار (ذراع لحر)، دائرة البيض، ولاية البيض.	محلي جامع	خالد بن الوليد	03 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 25 سبتمبر 2025 م	242
المجمع 32، عرش ملك الدولة منطقى معقل، دائرة سيدي لعجال، ولاية الجلفة.	محلي جامع	بلال بن رباح	16 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 08 أكتوبر 2025 م	253
بلدية صبرة، حي 05 جولية 1962، دائرة صبرة، ولاية تلمسان.	محلي جامع	الشيخ عبد الحميد بن باديس	16 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 08 أكتوبر 2025 م	254
بلدية أولف، حي المجاهد حمدي بوغرارة، دائرة أولف، ولاية أدرار.	محلي جامع	الشيخ العلامة مولاي احمد الطاهري	30 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 22 أكتوبر 2025 م	263
بلدية مشرع الصفا، حي بوغازي بوعلام، ولاية تيارت.	محلي جامع	الرحمان	30 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 22 أكتوبر 2025 م	264
بلدية سيدي خطاب، دوار القصار، دائرة المطمر، ولاية غليزان.	محلي جامع	الحسين بن علي	01 جمادى الأولى 1447 هـ الموافق 23 أكتوبر 2025 م	266

267	05 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 27 أكتوبر 2025م	الحسين بن علي	محلي جامع	بلدية مدروسة، قرية سي محفوظ، دائرة مدروسة، ولاية تيارت.
268	05 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 27 أكتوبر 2025م	عبد الحميد بن باديس	محلي جامع	بلدية صبرة، حي 5 جويلية 1962، دائرة صبرة، ولاية تلمسان.
269	05 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 27 أكتوبر 2025م	عقبة بن نافع	محلي جامع	بلدية سطيف، حي عين الطريق (تجزئة 317 قطعة)، دائرة سطيف، ولاية سطيف.
273	10 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 01 نوفمبر 2025م	الرحمة	محلي جامع	بلدية جليدة، فرقة الغوالم، دائرة جليدة، ولاية عين الدفلى.
274	10 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 01 نوفمبر 2025م	الأمان	محلي جامع	بلدية بوشقوف، حي قارة السعيد (مشقة بو دهسة، دائرة بوشقوف، ولاية قالمة.
275	10 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 01 نوفمبر 2025م	البشير الإبراهيمي	محلي جامع	بلدية الجلفة، حي الوئام، دائرة الجلفة، ولاية الجلفة.
280	13 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 04 نوفمبر 2025م	القدس	محلي جامع	بلدية بن شكاو، شارع جيش التحرير الوطني، دائرة وزرة، ولاية المدية.
281	14 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 05 نوفمبر 2025م	عباد الرحمان	محلي جامع	بلدية جليدة، فرق الطواهرية، دائرة جليدة، ولاية عين الدفلى.
282	14 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 05 نوفمبر 2025م	عثمان بن عفان	محلي جامع	بلدية ماوكلان، حي شداد- مركز، دائرة ماوكلان، ولاية سطيف.

289	27 جمادى الأولى 1447 هـ الموافق 18 نوفمبر 2025 م	أبوموسى الأشعري	محلي جامع	بلدية الرمشي، حي تجزئة باب الزيارة، دائرة الرمشي، ولاية تلمسان.
290	27 جمادى الأولى 1447 هـ الموافق 18 نوفمبر 2025 م	عمر بن عبد العزيز	محلي جامع	حي بلغزال قسم 139 مجموعة ملكية 36 و 37، دائرة الجلفة ولاية الجلفة.
291	28 جمادى الأولى 1447 هـ الموافق 19 نوفمبر 2025 م	الرحمة	محلي جامع	بلدية بوخليفة، أخام أوعمران قرية تاويرث أوبران، دائرة تيشي، ولاية بجاية.
292	02 جمادى الثاني 1447 هـ الموافق 23 نوفمبر 2025 م.	عثمان بن عفان	محلي جامع	بلدية تنيرة، دوار أولاد زياد، دائرة تنيرة، ولاية سيدي بلعباس.
297	05 جمادى الثاني 1447 هـ الموافق 26 نوفمبر 2025 م.	صلاح الدين الأيوبي	محلي جامع	بلدية الصبحة، بوقعة الشوافعية، دائرة بوقادير، ولاية الشلف.
298	05 جمادى الثاني 1447 هـ الموافق 26 نوفمبر 2025 م	قباء	محلي جامع	بلدية تاكسنة، مشتي فرجون، دائرة تاكسنة، ولاية جيجل.
299	05 جمادى الثاني 1447 هـ الموافق 26 نوفمبر 2025 م	الصالحين	محلي جامع	بلدية ظلمين، حي تاقنونت قصر الساقية، دائرة شروين، ولاية تيميمون.
302	06 جمادى الثاني 1447 هـ الموافق 27 نوفمبر 2025 م	التقوى	محلي جامع	بلدية امجدل، حي المدخل الغربي، دائرة امجدل، ولاية المسيلة.

303	06 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 27 نوفمبر 2025م	الفضيل الورتيلاني	محلي جامع	بلدية بئر الفضة، منطقة تليلة، دائرة عين الملح، ولاية المسيلة.
304	12 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 03 ديسمبر 2025م.	القدس الشريف	محلي جامع	بلدية بسكرة، حي بني مرة 02، دائرة بسكرة، ولاية بسكرة.
305	18 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 09 ديسمبر 2025م.	حمزة بن عبد المطلب	محلي جامع	حي 220 م المنطقة الشمالية الشرقية (الصخرة)، دائرة سيدي بلعباس، ولاية سيدي بلعباس.
306	18 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 09 ديسمبر 2025م	أبو بكر الصديق	محلي جامع	حي 19 مارس قرب مركز اتصالات الجزائر، دائرة تين زواتين، ولاية ان قزام.
308	20 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 11 ديسمبر 2025م	الفردوس	محلي جامع	بلدية بئر العرش، المحاميد قرية بلهوشات، دائرة بئر العرش، ولاية سطيف.
309	25 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 16 ديسمبر 2025م	الصالحين	محلي جامع	دوار القلاويزة مجموعة ملكية 50 ق 02 سيرات، دائرة بوقيرات، ولاية مستغانم.
310	25 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 16 ديسمبر 2025م	أسامة بن زيد	محلي جامع	بلدية حاسي ماماش، دوار المعازية، دائرة حاسي ماماش، ولاية مستغانم.
311	25 جمادى الثاني 1447هـ الموافق 16 ديسمبر 2025م	عبد الرحمان بن عوف	محلي جامع	بلدية الصيادة، دوار سي عليليش سيدي فلاق، دائرة خير الدين، ولاية مستغانم.

بلدية بوحنيفية، قرية القرايعية، دائرة بوحنيفية، ولاية معسكر.	محلي جامع	سعد بن الربيع	03 رجب 1447هـ الموافق 23 ديسمبر 2025م	314
بلدية مجبارة، حي برمان رابح، دائرة عين الإبل، ولاية الجلفة.	محلي جامع	علي بن أبي طالب	05 رجب 1447هـ الموافق 25 ديسمبر 2025م	315
بلدية الأربعاء ناث اراثن، قرية إغيل تازارث، بلدية الأربعاء ناث اراثن، ولاية تيزي وزو.	محلي جامع	قرية إغيل تازارث	05 رجب 1447هـ الموافق 25 ديسمبر 2025م	316
بلدية بن زوه، حي المولحة، دائرة أولاد سيدي إبراهيم، ولاية المسيلة.	محلي جامع	عثمان بن عفان	05 رجب 1447هـ الموافق 25 ديسمبر 2025م	317
بلدية تاغزوت، قرية أث القاضي، دائرة حيزر، ولاية البويرة.	محلي جامع	علي بن أبي طالب	11 رجب 1447هـ الموافق 31 ديسمبر 2025م	319
بلدية زدين، بقعة سيدي يحي، دائرة الروينة، ولاية عين الدفلى.	محلي جامع	زيد بن الحارث	11 رجب 1447هـ الموافق 31 ديسمبر 2025م	320

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

قرارات التعيين في مجلس التوجيه بالمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف.

التعيين	الصفة	الاسم واللقب	تاريخ القرار	رقم القرار	السند
رئيسا لمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية إن صالح	السيد/ عبد اللطيف عرعار	19 محرم 1447 هـ الموافق 15 جويلية 2025 م.	186	المرسوم التنفيذي المؤرخ في 28 ذى الحجة عام 1442 الموافق 7 أوت سنة 2021 والمتضمن تعيين السيد عبد اللطيف عرعار مديرا للشؤون الدينية والأوقاف لولاية إن صالح.
عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف- سيدي امحمد بن عودة- بولاية غليزان، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مدير النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية غليزان	السيد/ قيس مروش	16 صفر 1447 هـ الموافق 10 أوت 2025 م.	203	المراسلة رقم 755 المؤرخة في 24 جويلية 2025 الصادرة عن وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف- سيدي امحمد بن عودة- بولاية غليزان، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مكلف بتسيير مديرية الصحة والسكان لولاية غليزان	السيد/ زواوشة يوسف	16 صفر 1447 هـ الموافق 10 أوت 2025 م.	204	المراسلة رقم 373 المؤرخة في 27 جويلية 2025 الصادرة عن وزارة الصحة.

رئيسا لمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية البويرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مدير للشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.	السيد/ كمال بن قوية	14 ربيع الأول 1447 هـ الموافق 07 سبتمبر 2025 م.	223	المرسوم التنفيذي المؤرخ في 03 رمضان 1446 الموافق 3 مارس سنة 2025 والمتضمن تعيين السيد كمال بن قوية مديرا للشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.
عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية سعيدة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مدير المعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية "احمد مدغري"، ولاية سعيدة.	السيد/ السعيد لحممر	23 ربيع الأول 1447 هـ الموافق 16 سبتمبر 2025 م.	228	المراسلة رقم 862 المؤرخة في 24 أوت 2025 الصادرة عن وزارة التربية الوطنية.
عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	رئيس مفتشية الوظيفة العمومية لولاية إن صالح.	السيد/ فلاح ناصر	02 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 24 سبتمبر 2025 م.	238	المراسلة رقم 10470 المؤرخة في 15 سبتمبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية البويرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>رئيس مفتشية الوظيفة العمومية لولاية البويرة</p>	<p>السيد/ تليوانت أحمد</p>	<p>02 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 24 سبتمبر 2025م.</p>	<p>239</p>	<p>المراسلة رقم 10470 المؤرخة في 15 سبتمبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية تلمسان، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>رئيس مفتشية مساعد بمفتشية الوظيفة العمومية لولاية تلمسان.</p>	<p>السيد/ بن حدوسمير</p>	<p>16 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 08 أكتوبر 2025م.</p>	<p>256</p>	<p>المراسلة رقم 10878 المؤرخة في 25 سبتمبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية تلمسان، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>مراقب ميزانياتي لدى ولاية تلمسان.</p>	<p>السيد/ عطاب حسين</p>	<p>22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 14 أكتوبر 2025م.</p>	<p>257</p>	<p>المراسلة رقم 2256 المؤرخة في 06 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة المالية.</p>

<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية البويرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>مراقب ميزانياتي لدى ولاية البويرة.</p>	<p>السيد/ بابا رشيد</p>	<p>22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 14 أكتوبر 2025م.</p>	<p>258</p>	<p>المراسلة رقم 2256 المؤرخة في 06 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة المالية.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية قسنطينة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>رئيس مفتشية مساعد بمفتشية الوظيفة العمومية لولاية قسنطينة.</p>	<p>السيد/ جيلالي مبارك</p>	<p>27 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 19 أكتوبر 2025م.</p>	<p>261</p>	<p>المراسلة رقم 11823 المؤرخة في 13 أكتوبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية باتنة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>مدير التربية لولاية باتنة.</p>	<p>السيد/ لخضر بن مزوز</p>	<p>27 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 19 أكتوبر 2025م.</p>	<p>262</p>	<p>المراسلة رقم 1015 المؤرخة في 14 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة التربية الوطنية.</p>

<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية تلمسان، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد</p>	<p>أستاذ التعليم العالي بقسم العلوم الإسلامية لدى جامعة تلمسان</p>	<p>السيد/ لخضر بن ناصر محمد مهدي</p>	<p>07 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 29 أكتوبر 2025م.</p>	<p>271</p>	<p>المراسلة رقم 1016 المؤرخة في 14 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية باتنة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>مفتش رئيسي بمفتشية الوظيفة العمومية لولاية باتنة</p>	<p>السيد/ بوشكيوة لعلى</p>	<p>07 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 29 أكتوبر 2025م.</p>	<p>272</p>	<p>المراسلة رقم 11934 المؤرخة في 16 أكتوبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>رئيس مفتشية الوظيفة العمومية لولاية إن صالح.</p>	<p>السيد/ الطبي البركة</p>	<p>10 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 01 نوفمبر 2025م</p>	<p>276</p>	<p>المراسلة رقم 12269 المؤرخة في 23 أكتوبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.</p>

277	10 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 01 نوفمبر 2025م	السيد/ وقاف مختار	مراقب ميزانياتي لدى ولاية قسنطينة	المراسلة رقم 2390 المؤرخة في 22 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة المالية.
278	10 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 01 نوفمبر 2025م	السيد/ شقوري محمد	مدير الصحة والسكان لولاية باتنة	المراسلة رقم 501 المؤرخة في 26 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة الصحة.
279	13 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 04 نوفمبر 2025م	السيد/ يوسف بن أم السعد	متصرف رئيسي بالأمانة العامة لولاية باتنة	المراسلة رقم 701 المؤرخة في 23 أكتوبر 2025 الصادرة عن والي ولاية باتنة.
			عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية قسنطينة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	
			عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-زانة البيضاء-بولاية باتنة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	
			عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-زانة البيضاء-بولاية باتنة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	

286	25 جمادى الأولى 1447 هـ الموافق 16 نوفمبر 2025 م	السيد/ شروف مراد	أستاذ محاضر قسم "أ" لدى المركز الجامعي لولاية اليزي.	المراسلة رقم 1055 المؤرخة في 27 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
287	25 جمادى الأولى 1447 هـ الموافق 16 نوفمبر 2025 م	السيد/ ميحي عبد الحق	أستاذ لدى جامعة باتنة 1 ولاية باتنة	المراسلة رقم 1055 المؤرخة في 27 أكتوبر 2025 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
293	02 جمادى الثانية 1447 هـ الموافق 23 نوفمبر 2025 م.	السيد/ بوتقي براهيم	مكلف بتسيير مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية إن صالح.	المراسلة رقم 355 المؤرخة في 02 نوفمبر 2025 الصادرة عن المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح.
			عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إيزي، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد	
			عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-زانة البيضاء- بولاية باتنة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	
			رئيسا لمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	

<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-سيدي عقبة- بولاية بسكرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>نائب مدير الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني لدي جامعة بسكرة</p>	<p>السيد/ مفتاح زواي</p>	<p>02 جمادى الثانية 1447هـ الموافق 23 نوفمبر 2025م.</p>	<p>294</p>	<p>المراسلة رقم 1102 المؤرخة في 11 نوفمبر 2025 الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.</p>
<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-سيدي عقبة- بولاية بسكرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>رئيس مفتشية مساعد بمفتشية الوظيفة العمومية لولاية بسكرة</p>	<p>السيد/ سلامي عبد القادر</p>	<p>05 جمادى الثانية 1447هـ الموافق 26 نوفمبر 2025م</p>	<p>300</p>	<p>المراسلة رقم 13721 المؤرخة في 23 نوفمبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري</p>
<p>رئيسا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-سيدي عقبة- بولاية بسكرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة.</p>	<p>السيد/ سفيان مجاهد</p>	<p>05 جمادى الثانية 1447هـ الموافق 26 نوفمبر 2025م</p>	<p>301</p>	<p>المرسوم التنفيذي المؤرخ في 08 ذي الحجة عام 1443 الموافق 7 يوليو سنة 2022 والمتضمن تعيين السيد سفيان مجاهد مديرا للشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة.</p>

<p>عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إليزي، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.</p>	<p>رئيس مفتشية الوظيفة العمومية لولاية إليزي</p>	<p>السيد/ قدقاد سفيان</p>	<p>01 رجب 1447 هـ الموافق 21 ديسمبر 2025 م.</p>	<p>312</p>	<p>المراسلة رقم 14555 المؤرخة في 14 ديسمبر 2025 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري</p>
--	--	-------------------------------	---	------------	--

وزير الشؤون الدينية والأوقاف
يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 224 مؤرخ في 14 ربيع الأول 1447 الموافق 7 سبتمبر 2025،
يتضمن فتح دورة تكوينية لفائدة المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني
والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات الخاصة بسلك: معلمي القرآن الكريم
(رتبة أستاذ التعليم القرآني).

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-234 المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-336 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 8 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن ادماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1430 الموافق 17 نوفمبر سنة 2009 الذي يحدّد كميّات تنظيم التكوين المتخصص ومدته وبرامجه وشروط الالتحاق به بالنسبة لبعض الرتب المنتمّة للأسلاك الخاصّة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 15 شوال عام 1437 الموافق 20 يوليو سنة 2016 الذي يحدّد إطار تنظيم المسابقات والامتحانات المهنية للالتحاق بالرتب المنتمّة للأسلاك الخاصّة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدّل،
- وبناء على التعليمّة الوزاريّة المشتركة رقم 25 المؤرخة في 16 ديسمبر 2019 المحددة لكميّات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 19-336 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 8 ديسمبر سنة 2019 المتضمن ادماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات،
- وبناء على محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2022 والمتضمن موافقة مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري على تقليص مدة التكوين الخاص بالرتب المعنية بالتكوين المتخصص.
- وبناء على المخطط القطاعي السنوي للتكوين وتحسين مستوى وتجديد معلومات الموظفين والأعوان المتعاقدين لسنة 2025.

يقرر ما يأتي:

- المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى فتح دورة تكوينية لفائدة المدمجين المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات دورة سبتمبر 2025، الخاصّة بـ:
 - سلك معلمي القرآن الكريم: رتبة أستاذ التعليم القرآني،
- المادة 2: يحدّد عدد المستفيدين من الدورة التكوينية على النحو الآتي:
 - أستاذ التعليم القرآني: منصّبين (2).
- المادة 3: تنطلق دورة التكوين يوم 21 سبتمبر 2025.
- المادة 4: تحدّد مدة الدورة التكوينية لرتبة أستاذ التعليم القرآني بستة (6) أشهر.
- المادة 5: تتم الدورة التكوينية على مستوى المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصّة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- المادة 6: تلحق القائمة الاسمية للمعنيين بالدورة التكوينية بأصل هذا القرار.
- المادة 7: يكلف مدير الموارد البشرية والتكوين ومديري المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصّة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مديرية الموارد البشرية والتكوين المديرية الفرعية للتكوين المتخصص

القائمة الإسمية لفائدة المستفيدين من جهازي المساعدة
على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات الخاصة بسلك:
معلمي القرآن الكريم (رتبة أستاذ التعليم القرآني)

معهد قسنطينة

الرقم	الاسم واللقب	الولاية	ملاحظات
1	غزلان رويده	الطارف	

معهد بسكرة

الرقم	الاسم واللقب	الولاية	ملاحظات
2	كراتة فاطمة الزهراء	توقرت	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 226 مؤرخ في 17 ربيع الأول 1447 هـ الموافق 10 سبتمبر 2025م،
يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، لاسيما المادة 12 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: عملاً بأحكام المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، يهدف هذا القرار إلى تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة.

المادة 2: يتشكل مجلس إدارة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة من الأعضاء المبينة أسماؤهم على النحو الآتي:

الرقم	الاسم واللقب	الدائرة الوزارية أو الهيئة التي ينتمي إليها العضو
1	محمد علي بن صالحية	ممثل عن وزارة الدفاع الوطني
2	إبراهيم شنوف	ممثل عن وزير الشؤون الخارجية
3	محمد شريف بوزيان	ممثل عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
4	باية معطوب	ممثل عن وزير العدل، حافظ الاختام
5	سليمة عوران	ممثل عن وزير المالية
6	فوضيل لوماني	ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي
7	سماعيل يبرير	ممثل عن الوزير المكلف بالثقافة والفنون
8	سمية بارود	ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة والاحصائيات (المحافظة السامية للرقمنة)
9	سمير قارة	ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
10	محمد شرماط	ممثل عن الوزير المكلف بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
11	عمار شلغوم	ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة
12	وحيد تفياتي	ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية
13	رشيدة سعيداني	ممثل عن الوزير المكلف بالسكن والعمران والمدينة
14	محمد لعموري	ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة (التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية)
15	عز الدين كالي	ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي
16	وسام بودومي	ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة
17	صونيا حداد	ممثل عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
18	مراد رضا ترايكية	المدير المكلف بالأوقاف والزكاة، بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف
19	عبد الرحمان سنوسي	خبير مختص
20	عبد الرحمان بن يمينة	خبير مختص
21	عبد الحلیم شنوف	خبير مختص

المادة3: في حالة تعيين عضو جديد بسبب فقدان العضوية حسب الحالات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو سنة 2021 والمذكورة أعلاه، يتم ترسيم الاستخلاف بموجب مقرر تعيين فردي للعضو الجديد، حسب الأشكال المقررة، دون الحاجة إلى تعديل القائمة الاسمية المحددة في القرار الحالي.

المادة4: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار.

المادة 5: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 229 مؤرخ في 23 سبتمبر سنة 2025، يتضمن تجديد لجنة الطعن الخاصة
بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

إن وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في 01 رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعاون الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين لسائقي السيارات والحجّاب،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-241 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-308 المؤرخ في 04 شوال عام 1430 الموافق 23 سبتمبر سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالصناعة وترقية الاستثمارات،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-199 المؤرخ في 04 ذي الحجة عام 1441 الموافق 25 يوليو سنة 2020 والمتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعن واللجان التقنية في المؤسسات والادارات العمومية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 25-54 المؤرخ في 21 رجب عام 1446 الموافق 21 يناير سنة 2025 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- بناء على القرار رقم 137 المؤرخ في 28/04/2025 المتضمن تشكيلة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء الخاصة بأسلاك مستخدمي الإدارة المركزية،
- وبناء على القرار رقم 56 المؤرخ في 02/07/2023 المتضمن تشكيلة اللجان الإدارية المتساوية الخاصة بأسلاك موظفي المركز الثقافي الإسلامي،
- وبناء على المقرر رقم 05 المؤرخ في 12/02/2023 المتضمن تشكيلة اللجان الإدارية المتساوية الخاصة بأسلاك موظفي المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف - دار الإمام-
- بناء على القرار رقم 165 المؤرخ في 10/09/2025 المتضمن تعيين ممثلي الإدارة في لجنة الطعن،
- بناء على محضر فرز أصوات الناخبين في تجديد لجن الطعن بتاريخ 20 أوت 2025.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: تجدد تشكيلة لجنة الطعن الخاصة بموظفي الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، طبقا للجدول التالي:

الرقم	ممثلي الإدارة		ممثلي الموظفين	
	دائمين	إضافيين	دائمين	إضافيين
1	زهير بوذراع	محمد سايب	دهيم نادية	نادية مصباحية
2	كمال الدين قاري	فؤاد طالحي	بن زرقة شافية	الطيب بن علي
3	يوسف حفصي	عز الدين بن حمزة	بوشنافة علاء الدين	ماحي محمد أمين
4	محمد سعادو	عبد الرحمان حمادو	سي ناصر عبد الحق	عقيلة نعامة
5	مسعود مياد	بوجمعة صحراوي	نسيب عبد الحكيم	حسيبة عباس
6	سميرة مخالدي	عبد العزيز مهبوبي	ناصر الدين حيرش	بلقاسم بشو
7	عبد النور تومي	محمد ضيف	محمد سمير مولي	محمد مازوني

المادة 2: يتأسس لجنة الطعن السيد زهير بوذراع المدير العام للإدارة والتكوين والتنظيم، بصفته ممثلا للوزير وينوب عنه في حالة وجود مانع السيد كمال الدين قاري مدير الموارد البشرية والتكوين.
المادة 3: يكلف السيد نائب مدير الموارد البشرية والمسابقات بتنفيذ ما جاء في هذا القرار الذي ينشر في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 244 مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1447 هـ الموافق 02 أكتوبر 2025م
يحدد قائمة الموظفين الذين أتموا بنجاح دورة التكوين التحضيري أثناء فترة التربص
لسلك الأئمة رتبة: إمام أستاذ، ولسلك المرشحات الدينيات رتبة: مرشدة دينية.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-208 المؤرخ في 30 رمضان عام 1431 الموافق 9 سبتمبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-100 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1436 الموافق 4 أبريل سنة 2015 والمتضمن نقل مقر المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

- وبمقتضى القرار رقم 218 المؤرخ في 3 رجب عام 1431 الموافق 16 يونيو سنة 2010 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين التحضيري لشغل المنصب ومدته ومحتوى برامجه، لبعض الرتب المنتمية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل،
- وبناء على محاضر مداوالات لجنة نهاية التكوين المؤرخة في 02 فيفري 2025 الخاصة بسلك الأئمة: رتبة إمام أستاذ، وسلك المرشحات الدينيات: رتبة مرشدة دينية، لولاية تيزي وزو،
- وبناء على محاضر مداوالات لجنة نهاية التكوين التحضيري المؤرخة في 13 افريل 2025 الخاصة بسلك الأئمة: رتبة إمام أستاذ، وسلك المرشحات الدينيات: رتبة مرشدة دينية، لولاية بجاية،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 13 من القرار الوزاري رقم 218 المؤرخ في 3 رجب عام 1431 الموافق 16 يونيو سنة 2010 والمذكورة أعلاه، يحدد هذا القرار قائمة الموظفين الذين أتموا بنجاح دورة التكوين التحضيري أثناء فترة التبرص لسلك الأئمة رتبة إمام أستاذ ولسلك المرشحات الدينيات رتبة مرشدة دينية.

المادة 2: ترفق قائمة الموظفين الذين أتموا بنجاح دورة التكوين التحضيري اثناء فترة التبرص في الأسلاك المذكورة في المادة الأولى أعلاه.

المادة 3: يكلف مدير الموارد البشرية والتكوين بتنفيذ هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

*القائمة الاسمية موجودة على مستوى مديرية الموارد البشرية والتكوين للإدارة المركزية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 265 مؤرخ في 30 ربيع الثاني 1447 الموافق 22 أكتوبر 2025، يتضمن فتح المسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وتجويده في طبعها الحادية والعشرين (21) لعام 1447 الموافق لسنة 2026.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-331 المؤرخ في 10 شعبان عام 1424 الموافق 06 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن إحداث جائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وإحياء التراث الإسلامي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 07 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 03-331 المؤرخ في 10 شعبان عام 1424 الموافق 6 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن إحداث جائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وإحياء التراث الإسلامي والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى فتح مسابقة دولية في حفظ القرآن الكريم وتجويده لعام 1447 هـ الموافق لسنة 2026 م.

المادة 2: يفتح التسجيل للمسابقة المذكورة في المادة الأولى أعلاه، للمتشرحين الجزائريين وغير الجزائريين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القرار.

المادة 3: تجرى المسابقة الدولية بتقنيات التحاضر المرئي عن بُعد في مرحلتها التصفوية وحضوريا في المسابقة النهائية.

تحدد كفيات تنظيم المسابقة بمقرر من وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

المادة 4: تجرى المسابقة الدولية على المراحل التالية:

1- بالنسبة للمتسابقين غير الجزائريين:

توجه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دعوات إلى نظيراتها من الوزارات في البلدان العربية والإسلامية أو من يقوم مقامها وإلى الهيئات الممثلة للجاليات المسلمة في البلدان غير الإسلامية، لترشيح متسابق رئيسي وآخر احتياطي عن كل بلد.

2- بالنسبة للمتسابقين الجزائريين:

- تنظم مسابقات تصفوية ولائية على مستوى مديريات الشؤون الدينية والأوقاف بالولايات،

- يشارك الفائز الأول في المسابقة التصفوية الولائية في مسابقة تصفوية وطنية،

- يخضع المتسابقون المتفوقون في المسابقة التصفوية الوطنية بالإضافة إلى الفائزين بالرتب

الثلاثة الأولى في مختلف المسابقات الوطنية، الذين تتوفر فيهم الشروط لتربص مغلق

لاختيار ممثل الجزائر في المسابقة الدولية.

المادة 5: يجب أن تتوفر في المترشح المشارك في المسابقة الدولية الشروط الآتية:

- ألا يزيد عمره عن 25 سنة يوم المسابقة النهائية،

- ألا يكون من الفائزين الثلاثة (3) الأوائل في الدورات السابقة،

- لا يسمح بالمشاركة للمقرئين المحترفين،

- كل مترشح لا يستوفي هذه الشروط يعتبر مقصى.

المادة 6: يقدم المترشح الملف الآتي:

- شهادة ميلاد بالنسبة للمترشحين الجزائريين،

- نسخة من جواز السفر للمترشحين غير الجزائريين،

- صورتين (2) شمسيتين،

- استمارة الترشيح تصادق عليه الجهة المختصة،

المادة 7: تنشأ لجنة تقييم الحفظ والتجويد بمقتضى قرار يصدره وزير الشؤون الدينية والأوقاف، تتولى على الخصوص ما يأتي:

- تحضير الأسئلة الخاصة بالمسابقة،
- امتحان المترشحين في الحفظ وأحكام التجويد والأداء،
- إعلان نتائج المسابقة، بعد تحرير محضر يتضمن ترتيب الفائزين حسب الاستحقاق، يصادق عليه وزير الشؤون الدينية والأوقاف أو من يفوضه.

المادة 8: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 288 مؤرخ في 25 جمادى الأولى 1447 الموافق 16 نوفمبر 2025،
يحدد رزنامة العطل للسنة التكوينية 2025-2026.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-371 المؤرخ في 22 شعبان عام 1421 الموافق 18 نوفمبر سنة 2000 والمتضمن احداث المفتشية العامة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-208 المؤرخ في 30 رمضان عام 1431 الموافق 9 سبتمبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم المدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-234 المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1430 الموافق 17 نوفمبر سنة 2009 الذي يحدد كفاءات تنظيم التكوين المتخصص ومدته وبرامجه وشروط الالتحاق به بالنسبة لبعض الرتب المنتمية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،
 - وبمقتضى القرار رقم 16 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1442 الموافق 17 جانفي سنة 2021 الذي يحدد النظام الداخلي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- يقرر ما يلي

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد رزنامة العطل للسنة التكوينية 2026/2025

المادة 2: تحدد رزنامة العطل بالنسبة للسنة التكوينية 2026/2025 وفق الجدول الآتي:

العطل	تاريخ بداية العطل	تاريخ استئناف الدراسة
عطلة الشتاء	الخميس 18 ديسمبر 2025 مساء	الأحد 4 جانفي 2026 صباحا
عطلة الربيع	الخميس 19 مارس 2026 مساء	الأحد 5 افريل 2026 صباحا
عطلة الصيف	الخميس 2 جويلية 2026 مساء	الأحد 4 سبتمبر 2026 صباحا

المادة 3: يكون اختتام السنة التكوينية يوم الخميس 2026/7/2

المادة 4: تبدأ عطلة الصيف بعد إنجاز جميع أعمال نهاية السنة التكوينية وعقد مجالس الأقسام وإعلان النتائج وتسليمها للوصاية، وتكون على النحو الآتي:

- بالنسبة للطلبة: تبدأ عطلة الصيف من مساء يوم الخميس 2026/06/25.

- بالنسبة للأساتذة: تبدأ عطلة الصيف من مساء يوم الخميس 2026/07/02

- بالنسبة للإداريين في معاهد: تامنغست، إن صالح، إيزي، بسكرة وعين ماضي بالأغواط، تبدأ عطلة الصيف من مساء يوم الخميس 2026/07/9.

- بالنسبة للإداريين في المدرسة الوطنية وباقي المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص، تبدأ عطلة الصيف من مساء يوم الخميس 2026/07/16.

المادة 5: يحدد تاريخ الدخول الدراسي للسنة التكوينية 2027/2026 كالاتي:

- الموظفون الإداريون: الأحد 2026/08/23 صباحا.

- الأساتذة: الأربعاء 2026/08/26 صباحا.

- الطلبة: الثلاثاء 2026/09/01 صباحا.

المادة 6: يتعين على الأساتذة والموظفين الإداريين المشاركة في تأطير المسابقات والامتحانات الرسمية والتربصات التكوينية التي يستدعون إليها أثناء العطل، طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما. كما يتعين على الموظفين الإداريين القيام أثناء العطلة بالمدامومة، بالتناوب قصد ضمان استمرارية الخدمة العمومية.

المادة 7: يسهر مديرو مؤسسات التكوين على تنفيذ هذه الرزنامة والالتزام بمواعيدها التزاماً كاملاً.

المادة 8: تكلف المفتشية العامة بمتابعة الدخول الدراسي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف.

المادة 9: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 296 مؤرخ في 03 جمادى الثانية 1447 الموافق 24 نوفمبر 2025،
يتضمن فتح مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بالتكوين المتخصص في سلك
الأئمة، رتبة إمام واعظ.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 25 أبريل سنة 2012 والذي يحدد كفايات تنظيم المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والادارات العمومية وإجراءاتها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 15 شوال عام 1437 الموافق 20 يوليو سنة 2016 والذي يحدد إطار تنظيم المسابقات والامتحانات المهنية للالتحاق بالأسلاك الخاصة بالموظفين المنتميين للإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 15 شوال عام 1437 الموافق 20 يوليو سنة 2016 والذي يحدد قائمة المؤسسات العمومية المؤهلة لتنظيم إجراء المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية للالتحاق بالأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،
- وبناء على التعليم رقم 01 المؤرخة في 20 فيفري 2013 والمتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 03 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 25 ابريل 2012 والذي يحدد كفايات تنظيم المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية واجرائها،
- وبناء على الرخصة رقم 2594 المؤرخة في 21 أوت 2024 الصادرة عن الوزير الأول، والمتضمنة الموافقة على تجسيد عملية التكوين المتخصص في حدود 1000 منصب بيداغوجي على مدى سنتين (2024-2025)،
- وبناء على الرخصة الاستثنائية رقم 13408 المؤرخة في 17 نوفمبر 2025، الصادرة عن مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري، والمتضمنة الموافقة على تمديد العمل بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 نوفمبر 2009 المحدد لكفايات تنظيم التكوين المتخصص و مدته وبرامجه وشروط الالتحاق به بالنسبة لبعض الرتب المنتمية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، والقرار المؤرخ في 20 جويلية 2016 المحدد لإطار تنظيم المسابقات و الامتحانات المهنية للالتحاق بالرتب المنتمية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل،

يقرر ما يأتي:

- المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى فتح مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بالتكوين المتخصص في سلك الأئمة: رتبة إمام واعظ،
- المادة 2: يحدد عدد المناصب المطلوب شغلها بخمسمائة (500) منصب بيداغوجي، يتم توزيعها حسب الجدول المرفق بهذا القرار.
- المادة 3: تُفتح المسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بالتكوين المتخصص في سلك الأئمة رتبة إمام واعظ، للمتشحين:
- الحائزين على شهادة حفظ القرآن الكريم كاملا، ممن تحصلوا عليها بعد الطور الرابع (4) من التعليم القرآني،
- أو الحائزين على مستوى السنة الثالثة (3) ثانوي الحافظين للقرآن الكريم كاملا.
- المادة 4: يحدد تاريخ اختتام التسجيلات في المسابقة على أساس الاختبارات بخمسة عشر (15) يوم عمل ابتداء من تاريخ أول إعلان في الصحافة المكتوبة وبكل وسيلة أخرى ملائمة.

المادة 5: يرسل أو يودع ملف الترشيح على مستوى المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف المعنية.

يجب أن تحتوي ملفات الترشيح على الوثائق الآتية:

- طلب خطي للمشاركة،
 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية،
 - نسخة من المؤهل أو الشهادة المطلوبة (الشهادة أو المستوى الدراسي)،
 - استمارة معلومات يتم ملؤها من طرف المترشح،
 - شهادة حفظ القرآن الكريم كاملا صالحة لمدة سنتين (2)، مسلمة من طرف أحد المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.
- بعد القبول النهائي في المسابقة على أساس الاختبارات، يجب على المترشحين إتمام ملفاتهم بالوثائق الآتية:

- نسخة من الوثيقة التي تثبت الوضعية إزاء الخدمة الوطنية،
- مستخرج من شهادة الميلاد،
- شهادتان طبيتان (الطب العام وطب الأمراض الصدرية، مسلمتان من طرف طبيب مختص تثبتان أهلية المترشح لشغل المنصب المطلوب)،
- صورتان (2) شمسيتان،
- شهادة تثبت صفة ابن (ة) أو أرملة شهيد، عند الاقتضاء.

المادة 6: تتضمن المسابقة الاختبارات الآتية:

أ- اختبارات كتابية للقبول:

- 1- اختبار في دراسة نص، المدة ثلاث (3) ساعات، المعامل (2).
- 2- اختبار في الشريعة الإسلامية، المدة ثلاث (3) ساعات، المعامل (3).
- 3- اختبار في القرآن الكريم وتفسيره والحديث النبوي وعلومهما، المدة ثلاث (3) ساعات، المعامل (2).

ب- اختبار شفوي للقبول النهائي:

- يتمثل في محادثة مع اللجنة المخولة حول موضوع ذي علاقة بالبرنامج في مدة أقصاها عشرون (20) دقيقة، المعامل واحد (1).

كل علامة تقل عن 20/05 في أحد الاختبارات المذكورة أعلاه، تعد إقصائية.

المادة 7: بإمكان المترشحين غير المقبولين للمشاركة في المسابقة على أساس الاختبارات تقديم طعن لدى السلطة التي لها صلاحيات التعيين التي يجب عليها البت في هذا الطعن والرد على المعنيين قبل خمسة (5) أيام عمل على الأقل من تاريخ إجراء هذه المسابقة.

المادة 8: يسري مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، وينشر في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

**الملحق المتضمن جدول توزيع المناصب البيداغوجية بعنوان سنة 2025 على المعاهد الوطنية
للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف
في سلك الأئمة: رتبة إمام واعظ**

الرقم	المعاهد الوطنية	عدد المناصب البيداغوجية
1	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- سيدي عبد الرحمن اللولي- تيزي وزو.	50
2	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- تلاغمة-ميلة.	50
3	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- ان صالح.	50
4	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- سيدي امحمد بن عودة- غليزان.	20
5	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- سيدي امحمد بلكبير-بن داود غليزان.	50
6	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- سيدي عقبة – بسكرة.	40
7	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- البويرة.	20
8	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- الزانة البيضاء-باتنة.	40
9	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- قسنطينة.	20
10	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- تلمسان.	50
11	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- عين ماضي- الأغواط.	20
12	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- سعيدة.	40
13	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- تمنراست	25
14	المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- البزي	25
	المجموع	500

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

قرار رقم 01 مؤرخ 18 رجب 1447 الموافق 07 جانفي 2026، يتضمن إنشاء لجنة تقييم الحفظ والتجويد الخاصة بالمسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وتجويده في طبعها الحادية والعشرين (21) لعام 1447 هـ الموافق 2026 م ويحدد تشكيلتها وعملها.

إن وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-331 المؤرخ في 10 شعبان عام 1424 الموافق 06 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن إحداث جائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وإحياء التراث الإسلامي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري رقم 265 المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1447 الموافق 22 أكتوبر سنة 2025 والمتضمن فتح المسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وتجويده في طبعها الحادية العشرين (21) لعام 1447 هـ/2026 م.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 03-331 المؤرخ في 10 شعبان 1424 الموافق 6 أكتوبر سنة 2003 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى إنشاء لجنة تقييم الحفظ والتجويد الخاصة بالمسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم وتجويده في طبعها الحادية والعشرين (21) لعام 1447 هـ/ لسنة 2026 م، ويحدد تشكيلتها وعملها.

المادة 2: تنشأ لجنة تقييم الحفظ والتجويد الخاصة بالمسابقة الدولية لجائزة الجزائر لحفظ القرآن الكريم لعام 1447 الموافق لسنة 2026، وتتشكل من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الاسم واللقب	الوظيفة	البلد	الصفة
الأستاذ بوشيبة بخدة	إمام خطيب- مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية تيزي وزو	الجزائر	رئيسا
الدكتور/ طاهر بن زاهر بن مسعود العزواني	رئيس قسم المصحف الشريف بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان	سلطنة عمان	عضوا
الدكتور محمد فهد خاروف	أستاذ القراءات القرآنية والتفسير وعلوم القرآن	سوريا	عضوا
الاستاذ جبار زيان	رئيس هيئة الإقراء موظف بولاية المدية.	الجزائر	عضوا
الأستاذ عبد الرؤوف بوكثير	أستاذ بالمدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف -دار الإمام-	الجزائر	عضوا
الدكتور عبد الله عربي	عضو هيئة الإقراء بولاية سطيف، طبيب اسنان	الجزائر	عضوا
الأستاذة جميلة عمروني	مهندسة دولة في الإعلام الآلي بالمديرية الفرعية للرقمنة والعصرنة-وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.	الجزائر	محافظا

المادة 3: تتولَّى اللّجنةُ على الخصوص المهام الآتية:

- إعداد الأسئلة، وسلّم التنقيط،
 - امتحان المتسابقين حفظا وتجويدا،
 - إعداد محضر، يتضمن ترتيب المتسابقين حسب درجة الاستحقاق،
 - تأطير الدورات التكوينية التي تنظم خلال السنة للمتفوقين في مختلف المسابقات القرآنية،
- المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مقرر رقم 191 مؤرخ في 27 محرم عام 1447 الموافق 23 جويلية سنة 2025،
يتضمن تحديد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المكلفة بتوزيع منتوج التكوين
المتخصص على المصالح الخارجية بعنوان سنة 2025.

إن وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في 01 رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-234 المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1430 الموافق 17 نوفمبر سنة 2009 والذي يحدد كفايات تنظيم التكوين المتخصص ومدته وبرامجه وشروط الالتحاق به بالنسبة لبعض الرتب المنتمية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،
- وبناء على المنشور الوزاري رقم 278 المؤرخ في 22 صفر عام 1440 الموافق 31 أكتوبر سنة 2018 والذي يحدد كفايات وإجراءات توزيع الطلبة منتوج التكوين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا المقرر إلى تحديد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المكلفة بتوزيع منتوج التكوين المتخصص على المصالح الخارجية بعنوان سنة 2025.

المادة 2: تتشكل اللجنة التي يرأسها السيد: زهير بوذراع المدير العام للإدارة والتكوين والتنظيم من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- السيد كمال الدين قاري	مدير الموارد البشرية والتكوين	عضوا
- السيد عبد النورتومي	نائب مدير الموارد البشرية والمسابقات	عضوا
- السيد عبد القادر قطشة	نائب مدير التوجيه الديني والارشاد	عضوا

المادة 3: ينشر هذا المقرر في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف
يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

منشور رقم 181 مؤرخ في 11 محرم عام 1447 الموافق 07 جويلية سنة 2025 .
يتعلق بالحملة الرابعة والعشرين (24) لصندوق الزكاة.

إحاقا بالبلاغ الصادر عن دائرتنا الوزارية بتاريخ 27 جوان سنة 2025 الموافق الأول محرم 1447، والمتضمن تحديد نصاب الزكاة للحول الهجري 1446 هـ المقدر بـ 1.615.000 دج، وتزامنا مع انطلاق الحملة الرابعة والعشرين (24).

وتعزيزا للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف صندوق الزكاة، والرقى بأدائه بما يسمح ببلوغ المقاصد الشرعية لفريضة الزكاة.

فإنني أهيب بالسادة مديري الشؤون الدينية والأوقاف بالولايات والسيد المدير العام للديوان الوطني للأوقاف والزكاة، أن يتخذوا جميع الإجراءات اللازمة لضمان حملة ناجحة، وذلك بتسخير كل الاطارات المؤهلة، وتوفير الوسائل الضرورية ووضع كل الترتيبات الإدارية التي تتطلبها العملية، والتنسيق مع مختلف الشركاء، ضمن خطة عملية كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة عبر جميع المراحل انطلاقا من التحضير إلى التنفيذ، ثم إعداد الحصائل، وأخيرا تحليل النتائج وتقييمها على النحو التالي:

- ❖ أولا: مرحلة التحضير: تبدأ مع انطلاق الحملة، وتستمر إلى غاية نهايتها، وتحتوي المحاور الآتية:
- تبني شعار الحملة الذي أعدّه الديوان الوطني للأوقاف والزكاة واستحضاره في كل النشاطات وهو:

"إخراج زكاتكطهرة لمالك ودعم لإخوانك"

- إعادة تشكيل اللجان وإصدار مقررات اعتمادها وفق النموذج المعتمد من قبل مصالح الإدارة المركزية، مع تعزيزها بعناصر جديدة لها استعدادات ذاتية للانخراط في العملية.
- اعتماد وثائق العمل النموذجية التي أعدتها مصالح الديوان (المحاضر، دفاتر القسيمات).
- توزيع المطبوعات والمطويات وتعليق الملصقات الإشهارية على أوسع نطاق، على أن تكون منمطة وموحدة، كما هو منوه به أعلاه.
- تكليف فريق من أعضاء مختلف اللجان بالتواصل مع أرباب المال ومدراء المؤسسات الاقتصادية.
- ضم ممثلين عن الاتحادات والغرف إلى اللجنة الولائية والاستفادة من علاقاتهم بمنخرطيهم كاتحاد التجار والحرفيين، واتحاد المقاولين، وغرفة التجارة، وغرفة الصناعة، وغرفة الفلاحة...
- تسيير برنامج إعلامي وتحسيبي سنوي تستغل فيه المرافق الدينية والفضاءات الإعلامية المتاحة لاسيما:
 - القنوات التلفزيونية العامة والخاصة،
 - المحطات الإذاعية الوطنية والجهوية والمحلية،
 - وسائل التواصل الاجتماعي.
 - الخطب المنبرية والدروس المسجدية .
 - الملتقيات والندوات الشهرية.
- ❖ **ثانيا: مرحلة التنفيذ والجمع:** تنطلق مع بداية الحملة وتستمر إلى نهايتها، وتشمل:
 - إعداد جداول الحصائل اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية حسب طبيعة عمل كل لجنة والتعيين الدوري للمعطيات.
 - اعتماد سجلات على مستوى كل لجنة تسجل فيها المحاضر والحصائل على أن ترقم وتؤشر من طرف رئيس اللجنة الولائية للزكاة.
 - عقد لقاءات توجيهية لمرافقة أعضاء اللجان ولبيان طريقة العمل وكيفية استعمال السجلات ومختلف الوثائق النموذجية،
 - استقبال ودراسة ملفات طالبي الزكاة على مستوى اللجان المسجدية للزكاة.

❖ **ثالثاً: مرحلة إعداد الحصائل:** ويتم الشروع فيها بمجرد صدور المنشور الوزاري المتضمن الانطلاق في عملية التوزيع وتشمل هذه المرحلة:

- ضبط وتحيين معطيات البطاقيّة الولايتية للمستفيدين من الزكاة،
- إعداد محضر الحصائل على مستوى على اللجان المسجديّة للزكاة منذ انطلاق الحملة إلى غاية صدور منشور التوزيع،
- إعداد محاضر الحصيلة على مستوى المقاطعة من طرف اللجان القاعدية والمصادقة عليها وتقديم مقترح لكيفية توزيعه بناء على القوائم المستلمة،
- إعداد محضر الحصيلة الإجمالية على مستوى الولاية من طرف اللجان الولايتية للزكاة، مع الأخذ بعين الاعتبار الرصيد السابق الموجود في الحساب،
- دراسة مقترحات التوزيع المقدمة من طرف اللجان القاعدية والمصادقة عليها،
- إعداد المحضر النهائي لتوزيع حصيلة الحملة والمصادقة عليه،
- إعداد تقرير يرفع إلى الوصاية يتضمن وجوداً الحصيلة النهائية والقوائم الاسمية للمستفيدين،
- إعداد الحوالات والدعائم الإلكترونية (حسب الحالة) التي ترسل إلى مصالح البريد،
- التنسيق مع مصالح البريد ومتابعة عملية سحب مبالغ الاستفادة من الحسابات،
- المتابعة المتواصلة والمستمرة للعملية مع مصالح البريد لمعالجة الإشكالات التقنية،

❖ **رابعاً: مرحلة التحليل والتقييم:** وتتضمن:

- تحليل النتائج ودراستها.
- الوقوف على عوامل النجاح والنقائص.
- رفع تقرير إلى المديرية العامة للتوجيه الديني والثقافة الإسلامية مشفوعاً بمقترحات لتثمين الجانب الإيجابي وعلاج الاختلالات والعوائق إن وجدت.

أولي أهمية بالغة لتنفيذ محتوى هذا المنشور

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 17/أ.ع مؤرخ في 13 محرم 1447 الموافق 09 جويلية 2025،
يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية المغير.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 06/أ.ع المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 26 جانفي سنة 2022 والمتضمن الموافقة على إنشاء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية المغير،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المغير رقم 785 المؤرخة في 26 جوان 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية المغير،
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية المغير.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية المغير:

- | | |
|----------------|----------------------------------|
| 1) مصباح أوبيش | أمين المجلس العلمي، |
| 2) عباس حمادو | أمين مجلس البناء والتجهيز، |
| 3) يوسف سبع | أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، |
| 4) ناجم عيساوي | أمين مجلس سبل الخيرات. |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 06/أ.ع المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 26 جانفي سنة 2022 والمتضمن الموافقة على إنشاء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية المغير،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المغير بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 20/أ.ع مؤرخ في 25 محرم 1447 الموافق 24 جويلية 2025،
يعدل القرار رقم 08/أ.ع المؤرخ في 28 رمضان عام 1444 الموافق في 19 افريل 2023
والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية برج بوعرييج.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 08/أ.ع المؤرخ في 28 رمضان عام 1444 الموافق 19 افريل سنة 2023 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية برج بوعرييج،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية برج بوعرييج رقم 4342 المؤرخة في 07 جويلية 2025 والمتضمن طلب تعيين السيد عبد الغني داود أميناً للمجلس العلمي خلفاً للسيد محمد سويبي،
والسيد مصطفى راشدي أميناً لمجلس سبل الخيرات خلفاً للسيد عبد الغني داود،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تعديل أحكام المادة الأولى من القرار رقم 08 أ.ع المؤرخ في 28 رمضان عام 1444 الموافق 19 افريل سنة 2023، والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية برج بوعرييج وتحرر كما يأتي:

"المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية برج بوعرييج:

- | | |
|----------------------------------|--------------------|
| أمين المجلس العلمي، | (1) عبد الغني داود |
| أمين مجلس البناء والتجهيز، | (2) عنتر حماش |
| أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، | (3) بوبكر الحاج |
| أمين مجلس سبل الخيرات. | (4) مصطفى راشدي |

المادة 2: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية برج بوعرييج بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 3: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 22/أ.ع مؤرخ في 07 ربيع الأول 1447 الموافق 31 أوت 2025،
يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قسنطينة.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 22/أ.ع المؤرخ في 30 شوال عام 1443 الموافق 31 ماي سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قسنطينة،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة رقم 10388 المؤرخة في 27 أوت 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قسنطينة،
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قسنطينة.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية قسنطينة:

- | | |
|----------------------------------|----------------------|
| أمين المجلس العلمي، | (1) جمال نصري |
| أمين مجلس البناء والتجهيز، | (2) صالح درويش |
| أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، | (3) عبد العالي كعواش |
| أمين مجلس سبل الخيرات. | (4) ياسين سوالي |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 22/أ.ع المؤرخ في 30 شوال عام 1443 الموافق 31 ماي سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قسنطينة،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 24/أ.ع مؤرخ في 09 ربيع الأول 1447 الموافق 02 سبتمبر 2025، يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية أولاد جلال.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 15/أ.ع المؤرخ في 19 شعبان عام 1443 الموافق 22 مارس سنة 2022 والمتضمن الموافقة على إنشاء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية أولاد جلال،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية أولاد جلال رقم 1000 المؤرخة في 21 أوت 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية أولاد جلال،
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية أولاد جلال.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية أولاد جلال:

- | | |
|----------------------------------|--------------------|
| أمين المجلس العلمي، | (1) عمر جباري |
| أمين مجلس البناء والتجهيز، | (2) أحمد لعناني |
| أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، | (3) علي رقيم |
| أمين مجلس سبل الخيرات. | (4) بوبكر جاب الله |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 15/أ.ع المؤرخ في 19 شعبان عام 1443 الموافق 22 مارس سنة 2022 والمتضمن الموافقة على إنشاء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية أولاد جلال،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية أولاد جلال بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 25/أ.ع مؤرخ في 28 ربيع الأول 1447 الموافق 21 سبتمبر 2025،
يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية عنابة.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 29/أ.ع المؤرخ في 27 محرم عام 1444 الموافق 25 أوت سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية عنابة،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عنابة رقم 1798 المؤرخة في 21 أوت 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية عنابة
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية عنابة.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية عنابة:

- | | |
|----------------------------------|---------------------|
| أمين المجلس العلمي، | (1) قويدر مشاعلة |
| أمين مجلس البناء والتجهيز، | (2) جعفر رشيد |
| أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، | (3) محمد ابختي |
| أمين مجلس سبل الخيرات. | (4) محمد نجيب النوي |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 29/أ.ع المؤرخ في 27 محرم عام 1444 الموافق 25 أوت سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية عنابة،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عنابة بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 26/أ.ع مؤرخ في 07 ربيع الثاني 1447 الموافق 29 سبتمبر 2025،
يعدل القرار رقم 23/أ.ع المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1446 الموافق 11 سبتمبر سنة 2024
والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قالمة.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 23 المؤرخ في 07 ربيع الأول عام 1446 الموافق 11 سبتمبر سنة 2024 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قالمة،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة رقم 1023 المؤرخة في 23 سبتمبر 2025 والمتضمنة طلب تعيين السيد يزيد محمودي أمينا لمجلس سبل الخيرات خلفا للسيد سليمان شنيقري.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا القرار الى تعديل أحكام المادة الأولى من القرار رقم 23/أ.ع المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1446 الموافق 11 سبتمبر سنة 2024، والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية قالمة،

المادة 2: تعدل المادة الأولى من القرار رقم 23/أ.ع المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1446 الموافق 11 سبتمبر سنة 2024 وتحرر كما يأتي:

"المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد ولاية قالمة.

(1)-.....(بدون تغيير).....

(2)-.....(بدون تغيير).....

(3)-.....(بدون تغيير).....

(4)- **يزيد محمودي** أمين مجلس سبل الخيرات"

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قالمة بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام

رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 27/أ.ع مؤرخ في 09 ربيع الثاني 1447 الموافق 01 أكتوبر 2025، يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية الطارف.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-200 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1421 الموافق 26 يوليو سنة 2000 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-282 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1441 الموافق 7 يوليو سنة 2021 الذي يرخّص لأعضاء الحكومة تفويض امضاءهم،
- وبمقتضى القرار رقم 28/أ.ع المؤرخ في 27 محرم عام 1444 الموافق 25 أوت سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية الطارف،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الطارف رقم 2306 المؤرخة في 24 سبتمبر 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على اعتماد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية الطارف.
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية الطارف.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجلس مؤسسة المسجد في ولاية الطارف.

- | | |
|-------------------------|----------------------------------|
| 1) ناصر منصور | أمين المجلس العلمي، |
| 2) بوجمعة عياد | أمين مجلس البناء والتجهيز، |
| 3) جمال عبد الناصر زاوي | أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، |
| 4) روامي حفيظ | أمين مجلس سبل الخيرات. |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 28/أ.ع المؤرخ في 27 محرم عام 1444 الموافق 25 أوت سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجلس مؤسسة المسجد في ولاية الطارف،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الطارف بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.
المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 28/أ.ع مؤرخ في 30 ربيع الثاني 1447 الموافق 22 أكتوبر 2025،
يعدل القرار رقم 21/أ.ع المؤرخ في 2 صفر عام 1446 الموافق 07 أوت سنة 2024
والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية غرداية.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 21 المؤرخ في 2 صفر عام 1446 الموافق 7 أوت سنة 2024 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية غرداية،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية غرداية رقم 1536 المؤرخة في 13 أكتوبر 2025 والمتضمن طلب تعيين السيد هرويني العيد أمينا لمجلس سبل الخيرات خلفا للسيد عبد القادر مقعمر.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا القرار الى تعديل أحكام المادة الأولى من القرار رقم 21/أ.ع المؤرخ في 2 صفر عام 1446 الموافق 07 أوت سنة 2024، والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية غرداية،

المادة 2: تعدل المادة الأولى من القرار رقم 21/أ.ع المؤرخ في 2 صفر عام 1446 الموافق 7 أوت سنة 2024 وتحرر كما يأتي:

"المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد ولاية غرداية.

(1)-.....(بدون تغيير).....

(2)-.....(بدون تغيير).....

(3)-.....(بدون تغيير).....

(4)- هرويني العيد أمين مجلس سبل الخيرات"

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية غرداية بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 29/أ.ع مؤرخ في 13 جمادى الأولى 1447 الموافق 04 نوفمبر 2025، يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية بشار.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 31/أ.ع المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1444 الموافق 05 أكتوبر سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية بشار،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بشار رقم 1412 المؤرخة في 22 أكتوبر 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية بشار.
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية بشار.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية بشار:

- | | |
|----------------------------------|------------------------|
| أمين المجلس العلمي، | (1) مبروك بن هلال |
| أمين مجلس البناء والتجهيز، | (2) مراد عبيد |
| أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، | (3) أحمد علالي |
| أمين مجلس سبل الخيرات. | (4) عبد الرحمان مهبيدي |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 31/أ.ع المؤرخ في 09 ربيع الأول عام 1444 الموافق 5 أكتوبر سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية بشار،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بشار بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 30/أ.ع مؤرخ في 21 جمادى الأولى 1447 الموافق 12 نوفمبر 2025، يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية مستغانم.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 34/أ.ع المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1444 الموافق 17 نوفمبر سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية مستغانم،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية مستغانم رقم 3820 المؤرخة في 9 نوفمبر 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية مستغانم.
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية مستغانم.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجالس مؤسسة المسجد في ولاية مستغانم:

- | | |
|-----------------------|----------------------------------|
| 1) محمد بلعالية | أمين المجلس العلمي، |
| 2) محمد بليدي | أمين مجلس البناء والتجهيز، |
| 3) محمد تموري | أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، |
| 4) محمد الأمين بحطيطة | أمين مجلس سبل الخيرات. |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 34/أ.ع المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1444 الموافق 17 نوفمبر سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية مستغانم،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية مستغانم بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمانة العامة

قرار رقم 39/أ.ع مؤرخ في 8 رجب 1447 الموافق 28 ديسمبر 2025،
يتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية سوق أهراس.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما المادة 8 منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-377 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمتضمن القانون الأساسي للمسجد،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى القرار رقم 33/أ.ع المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1444 الموافق 17 نوفمبر سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية سوق أهراس،
- وبناء على مراسلة مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية سوق أهراس رقم 3248 المؤرخة في 10 ديسمبر 2025 والمتضمنة طلب الموافقة على تجديد أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية سوق أهراس.
- وبعد الاطلاع على المحاضر المتضمنة اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في ولاية سوق أهراس.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق 23 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، يوافق على اختيار السادة الآتية أسماؤهم كأمناء لمجلس مؤسسة المسجد في ولاية سوق أهراس:

- | | |
|----------------------------------|-----------------------|
| أمين المجلس العلمي، | (1) عمار ماضي |
| أمين مجلس البناء والتجهيز، | (2) كشرادي عبد العزيز |
| أمين مجلس اقرأ والتعليم المسجدي، | (3) عبد القادر صديقي |
| أمين مجلس سبل الخيرات. | (4) صالح شوشان |

المادة 2: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما أحكام القرار رقم 33/أ.ع المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1444 الموافق 17 نوفمبر سنة 2022 والمتضمن الموافقة على اختيار أمناء مجلس مؤسسة المسجد في ولاية سوق أهراس،

المادة 3: يكلف السيد مدير الشؤون الدينية والأوقاف لولاية سوق أهراس بتنفيذ ما جاء في هذا القرار.

المادة 4: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الأمين العام
رضوان معاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مقرر رقم 113 مؤرخ في 15 جويلية 2025 يتضمن تجديد اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين على مستوى الإدارة المركزية بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

إنّ وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 308-07 مؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفاءات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكّلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في 01 رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية، والولايات والبلديات وكذا المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-361 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 صفر عام 1421 الموافق 14 مايو سنة 2000 والمتضمن إحداث نشرة رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 16 رجب عام 1429 الموافق 19 جويلية سنة 2008 الذي يحدد تشكيلة اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين وكفاءات تعيين أعضائها وسيرها،
- وبناء على القرار رقم 187 المؤرخ في 19 جويلية 2009 المتضمن إنشاء اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين لدى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،
- وبناء على المقرر رقم 73 المؤرخ في 27 أوت لسنة 2024 والمتضمن تجديد اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين على مستوى الإدارة المركزية بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف ابتداء من 2024/07/20،

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: تجدد اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين على مستوى الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

المادة 2: تتشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه، من ممثلي الإدارة وممثلي الأعوان المتعاقدين الآتية أسماؤهم:

ممثلي الأعوان المتعاقدين		ممثلي الإدارة	
الأعضاء الإضافيون	الأعضاء الدائمون	الأعضاء الإضافيون	الأعضاء الدائمون
نور الدين موامنية	فريد دربوز	عبد العزيز ميهوبي	كمال الدين قاري
عيد حسين	مصطفى حليموش	صحراوي بوجمعة	عبد النور تومي
جعفر كايم	وهيبة رقااص	طلحي فؤاد	لخضر بخوش

المادة 3: يتأسس اللجنة السيد كمال الدين قاري بصفته مديرا للموارد البشرية والتكوين.

المادة 4: تحدد عهدة اللجنة التأديبية الاستشارية المتساوية الأعضاء للأعوان المتعاقدين بسنة واحدة (1) ابتداء من تاريخ 20 جويلية 2025.

المادة 5: يكلف السيد مدير الموارد البشرية والتكوين بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

عن الوزير وبتفويض منه
مدير عام الإدارة والتكوين والتنظيم
زهير بوذراع

مقررات شطب أملاك وقفية

- ✓ مقرر رقم 29 مؤرخ في 13 أوت 2025 يتضمن شطب حمام وقفى تابع لمسجد علي بن أبي طالب بلدية الأغواط ولاية الأغواط.
- ✓ مقرر رقم 30 مؤرخ في 13 أوت 2025 يتضمن شطب مرش وقفى تابع لمسجد عقبة بن نافع بلدية الأغواط ولاية الأغواط.
- ✓ مقرر رقم 31 مؤرخ في 13 أوت 2025 يتضمن شطب حمام وقفى تابع لمسجد أنس بن مالك بلدية الأغواط ولاية الأغواط.
- ✓ مقرر رقم 32 مؤرخ في 27 أكتوبر 2025 يتضمن شطب مرش وقفى تابع لمسجد علي بن أبي طالب الكائن بقرية المهديّة، بلدية عين أرناط ولاية سطيف.
- ✓ مقرر رقم 33 مؤرخ في 27 أكتوبر 2025 يتضمن شطب محلات وسكنات تابعة للعقار الوقفى المحبس من طرف المرحوم الحاج الحفناوي دبابش، ولاية بسكرة.

عن الوزير وبالتفويض منه
مدير الأوقاف والشعائر الدينية
مراد رضا ترايكية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
الدينية
الإسلامية

الفصل الثالث

قرارات ومقررات فروعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مقرر رقم 260 المؤرخ في 16 أكتوبر 2025م، يتضمن تكليف السيد بوتقي براهيم بتسيير مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح.

إن وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-226 المؤرخ في 03 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-227 المؤرخ في 03 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا في الدولة بعنوان الإدارة والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- بناء على القرار رقم 101 المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 2023 المتضمن تعيين السيد بوتقي براهيم في المنصب العالي رئيس مصلحة التعليم القرآني والتكوين بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يكلف السيد بوتقي براهيم بتسيير مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إن صالح،

المادة 2: يسري مفعول هذا المقرر ابتداء من تاريخ التوقيع عليه.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مقرر رقم 284 المؤرخ في الموافق 05 نوفمبر 2025، يتضمن التعيين في وظيفة عليا بالنيابة.

إن وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- بمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 241-25 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 57-23 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 16 يناير سنة 2023 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 90-228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 39-20 المؤرخ في 08 جمادى الثانية عام 1441 الموافق 2 فبراير سنة 2020 والمتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-226 المؤرخ في 03 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-227 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا في الدولة بعنوان الإدارة والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 23-214 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1444 الموافق 7 يونيو سنة 2023 الذي يحدد تنظيم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية وعملها.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-360 المؤرخ في 14 صفر عام 1443 الموافق 21 سبتمبر سنة 2021 الذي يحدد صلاحيات وزير الشؤون الدينية والأوقاف،
- بموجب المراسلة رقم 3462 المؤرخة في 21 أكتوبر سنة 2025 الصادرة عن ديوان الوزير الأول والمتضمنة الموافقة على تعيين السيد محمد بوعلاله بصفة مدير الشؤون الدينية والأوقاف بولاية الوادي بالنيابة،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يعين السيد محمد بوعلاله بصفة مدير الشؤون الدينية والأوقاف بولاية الوادي بالنيابة لمدة سنة قابلة للتجديد،

المادة 2: يكلف السيد الأمين العام بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتنفيذ هذا المقرر، الذي يسري مفعوله ابتداء من تاريخ توقيعه.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

اتفاقيات

البرنامج التنفيذي لاتفاق تعاون في مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة دولة قطر

حرر هذا البرنامج التنفيذي ووقع في مدينة الجزائر العاصمة بتاريخ 1447/04/06 عام هجري الموافق 2025/09/28 سنة ميلادية، من نسختين (2) أصليتين باللغة العربية.

عن

حكومة دولة قطر

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

غانم بن شاهين بن غانم الغانم

عن

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

مؤسسة بريد الجزائر

الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

اتفاقية إطار للتعاون في مجال الزكاة

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالجزائر العاصمة في 12 جمادى الاخر 1447 هـ الموافق 03 ديسمبر 2025 م

عن الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

عن مؤسسة بريد الجزائر

المدير العام

المديرة العامة

السيد امحمد بوزيان

السيدة شيراز بشيري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

المديرية العامة للأموال الوطنية

الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

اتفاقية تعاون وتبادل البيانات والمعلومات

بين

المديرية العامة للأموال الوطنية

و

الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالجزائر العاصمة في 10 رجب 1447 هـ الموافق 30 ديسمبر 2025.

الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

المديرية العامة للأموال الوطنية

المدير العام

المدير العام

امحمد بوزيان

عبد الرحمان خيدي

الملاحق

قرارات التعيين في مجلس التوجيه بالمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف.

التعيين	الصفة	الاسم واللقب	تاريخ القرار	رقم القرار	السند
عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف-سيدي امحمد بن عودة- بولاية غليزان، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مكلف بتسيير مديرية الصحة والسكان لولاية غليزان.	السيد/ بن سعيد بن عودة	18 رمضان 1446 هـ الموافق 18 مارس 2025 م.	118	المراسلة رقم 91 المؤرخة في 16 فيفري 2025 الصادرة عن وزارة الصحة.
رئيسا لمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إليزي، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مدير للشؤون الدينية والأوقاف لولاية إليزي	السيد/ المهدي لحبيب	15 ذو القعدة 1446 هـ الموافق 13 ماي 2025 م.	152	المرسوم التنفيذي المؤرخ في 3 رمضان عام 1446 الموافق 3 مارس سنة 2025 والمتضمن تعيين السيد المهدي لحبيب مديرا للشؤون الدينية والأوقاف لولاية إليزي.
عضوا بمجلس توجيه المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بولاية إليزي، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.	مراقب ميزانياتي لدى بلدية إليزي	السيد/ رابح مرابط	19 ذو الحجة 1446 هـ الموافق 15 جوان 2025 م	164	المراسلة رقم 1412 المؤرخة في 4 جوان 2025 الصادرة عن وزارة المالية.

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

يوسف بلمهدي

بلاغات وإعلانات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

02 جويلية 2025



بلاغ

نصاب الزكاة لعام 1446 هـ

بمناسبة حلول السنة الهجرية 1447 هـ، تعلن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
أن نصاب الزكاة للعام الهجري 1446 هـ قد قدر بـ:

1.615.000 دج

وهو ما يمثل قيمة عشرين (20) دينارا نهيا، أي ما يعادل وزن خمسة وثمانين (85) غراما،
وقد حددت "الوكالة الوطنية لتحويل و توزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى "أجينور"
"AGENOR" ثمن الغرام الواحد من الذهب من عيار "18 قيراط" مطلع هذه السنة
الهجرية بـ 19.000 دج ، و عليه فإن النصاب يحسب كما يلي :

$$85 \text{ غ} \times 19.000 \text{ دج} = 1.615.000 \text{ دج}$$

مليون وستمائة وخمسة عشر ألف - دينار جزائري -

وعليه، يجب إخراج ربع العشر أي ما يمثل 2,5 % من كل مال بلغ النصاب
المذكور أعلاه وحال عليه الحول (العام)، من النقود أو من العروض التجارية والسلع
التي تُقوّم بسعرها في السوق يوم زكاتها.

وإحياء لسنة سيدنا رسول الله ﷺ في جمع الزكاة وتوزيعها، فإن وزارة الشؤون
الدينية والأوقاف، تضع تحت تصرف المزكين الحسابات البريدية الولائية التابعة للديوان
الوطني للأوقاف والزكاة من أجل دفع زكواتهم مباشرة فيها، أو صناديق الزكاة
على مستوى مساجد ربوع الوطن لضمان تحصيلها وإيصالها لمستحقيها وفق المصارف
الشرعية التي حددتها الآية الكريمة في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَّاتِ فَلُوهُنَّ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاتَّبِعِ
السَّبِيلَ قَرِيبَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴿60﴾ [سورة التوبة].

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف



المديرية العامة للإدارة والتكوين والتنظيم

مديرية الموارد البشرية والتكوين

المديرية الفرعية للموارد البشرية والمسابقات

إعلان عن توظيف لسنة 2025

تعلن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عن فتح مسابقات توظيف على أساس الاختبارات لفائدة الإدارة المركزية و المصالح الخارجية التابعة لها و المركز الثقافي الإسلامي و فروع الميمنة أدناه:

شروط التوظيف	المصالح	عدد المناصب	الرتب
المترشحون الحائزون على شهادة الماجستير أو شهادة معترف بمعادلتها في أحد التخصصات التالية: العلوم الإسلامية فرع شريعة و قانون، تسيير الأوقاف و صناديق الزكاة، إقتصاد إسلامي، العلوم القانونية و الإدارية، العلوم المالية، العلوم التجارية، العلوم الاقتصادية، مناجمت و علوم التسيير.	الإدارة المركزية	02	وكيل أوقاف رئيسي
المترشحون الحائزون على شهادة الليسانس أو شهادة معترف بمعادلتها في أحد التخصصات التالية: العلوم الإسلامية فرع شريعة و قانون، تسيير الأوقاف و صناديق الزكاة، إقتصاد إسلامي، العلوم القانونية و الإدارية، العلوم المالية، العلوم التجارية، العلوم الاقتصادية، مناجمت، و علوم التسيير.	المصالح الخارجية	04	وكيل أوقاف
المترشحات الحائزات على شهادة الماجستير أو شهادة معترف بمعادلتها العلوم الإسلامية في أحد التخصصات التالية: الإرشاد، العقيدة و مقارنة الأديان، الكتاب و السنة، الدعوة و الثقافة الإسلامية، الآثار و الفنون الإسلامية، اللغة العربية و الدراسات القرآنية، التاريخ و الحضارة الإسلامية، الفقه و الأصول، شريعة و قانون و الحافظات للقرآن الكريم كاملا.	المركز الثقافي الإسلامي	01	مرشدة دينية رئيسية
المترشحات الحائزات على شهادة الليسانس أو شهادة معترف بمعادلتها في العلوم الإسلامية في أحد التخصصات التالية: الإرشاد، العقيدة و مقارنة الأديان، الكتاب و السنة، الدعوة و الثقافة الإسلامية، الآثار و الفنون الإسلامية، اللغة العربية و الدراسات القرآنية، التاريخ و الحضارة الإسلامية، الفقه و الأصول، شريعة و قانون و الحافظات للقرآن الكريم كاملا.	فروعه	37	مرشدة دينية

يودع ملف الترشح لدى المصالح المعنية بالمسابقات :

- الإدارة المركزية : (مديرية الموارد البشرية والتكوين - المديرية الفرعية للموارد البشرية والمسابقات) بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، شارع طرابلس المقربة - الجزائر
- المركز الثقافي الإسلامي : 12 شارع علي بومنجل - الجزائر
- مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية :
- سعيدة : حي النصر - سعيدة
- سيدي بلعباس : 43 شارع قاضي بن قاضي حي العربي بن مهدي - بلدية بلعباس
- معسكر: شارع النيل الحي الإداري الجديد
- إليزي : المنطقة الحضرية الجديدة نهج 11 ديسمبر 1960
- تندوف : حي تندوف لطفي - بلدية تندوف
- تيبازة: طريق الملعب البلدي - بلدية تيبازة
- عين تموشنت : جعلاب الحاج حي الزيتون
- غيلزان: حي الشعب طريق سيدي أحمد - بلدية غيلزان
- تميمون : متقنة هواري بومدين 1 أول بلدية تميمون .
- برج باجي مختار : الحي الإداري 18 فيفري - بلدية برج باجي مختار
- أولاد جلال: الحي الإداري المدينة الجديدة - بلدية أولاد جلال
- المغير : الحي الإداري 01 نوفمبر - بلدية المغير

والذي يجب أن يحتوي على الوثائق التالية:

- طلب خطي للمشاركة يتضمن العنوان الكامل للمترشح ورقم الهاتف؛
 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
 - نسخة من المؤهل أو الشهادة المطلوبة؛
 - شهادة حفظ القرآن الكريم كاملا صالحة لمدة سنتين لرتبتي مرشدة دينية رئيسية و مرشدة دينية ؛
 - بطاقة معلومات تملأ من طرف المترشح، تسحب من الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري (www.dgfp.gov.dz) أو (www.concours-fonction-publique.gov.dz) ؛
 - يتعين على المترشحين المقبولين نهائياً، قبل تعيينهم استكمال ملفاتهم الإدارية بكافة الوثائق الأخرى، لاسيما:
 - نسخة من شهادة إثبات الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية؛
 - شهادة سوابق العدلية رقم 03 ساري المفعول (اقل من 03 أشهر)
 - شهادة الميلاد
 - شهادتان طبيتان (طب عام + أمراض صدرية) تثبت قدرة المترشح على شغل الرتبة المطلوبة
 - صورتان (02) شمسيتان.
- يحدد أجال التسجيلات في المسابقة على أساس الاختبارات ب 20 يوما، ابتداء من تاريخ صدور أول إشهار في الصحيفة المكتوبة .

ملاحظة: لا تؤخذ بعين الاعتبار الملفات الناقصة من الوثائق المطلوبة أعلاه أو تلك الواردة خارج الأجال القانونية لإيداع الملفات.



المصالح	الولاية	وكيل أوقاف رئيسي	وكيل أوقاف	مرشدة دينية رئيسية	مرشدة دينية	أجال إيداع
						الملفات
فرع مركز الثقافي الإسلامي	أم البواقي				01	20 يوما عمل
فرع مركز الثقافي الإسلامي	بجاية				01	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	بشار				01	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	البلدية				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	تمنراست				02	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	تسمسيلت				01	
الإدارة المركزية	الجزائر	01				
المركز الثقافي الإسلامي					01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	سعيدة				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	سيدي بلعباس				03	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	قسطنطينة				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	معسكر				03	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	ورقلة				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	إلبيزي				03	
فرع مركز الثقافي الإسلامي					01	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	بومرداس				01	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	تيزي وزو				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	تندوف				02	
فرع مركز الثقافي الإسلامي					01	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	الطارف				01	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	الوادي				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	تيبازة				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	عين تموشنت	01			02	
فرع مركز الثقافي الإسلامي	غرداية				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	غليزان				01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	تيميمون		01	01		
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	برج باجي مختار		01		03	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	أولاد جلال		01		01	
مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	المغير		01			
المجموع		02	04	01	37	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الجزائر، 04 سبتمبر 2025



إعلانات

بمناسبة إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف، تعلن وزارة
الشؤون الدينية والأوقاف عن قرار رئيس الجمهورية
السيد عبد المجيد تبون تنظيم مسابقة دولية في السيرة النبوية،
بعنوان "جائزة الجزائر في السيرة النبوية الخالدة لسيدنا محمد عليه
أفضل الصلاة وأزكى السلام".

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف



المديرية العامة للإدارة والتكوين والتنظيم
مديرية الموارد البشرية والتكوين
المديرية الفرعية للتكوين المتخصص

إعلان

تعلن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عن تنظيم مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بالتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف، للسنة التكوينية 2026/2025 كما هو مبين في الجدول أدناه:

التوزيع حسب المعاهد	عدد المناصب	شروط المشاركة في المسابقة	الرتبة
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية تيزي وزو	50	للمترشحين الحائزين على شهادة حفظ القرآن الكريم كاملا لا تتجاوز مدة صلاحيتها سنتين (2) ممن تحصلوا عليها بعد الطور الرابع من التعليم القرآني، أو الحائزين على مستوى السنة الثالثة ثانوي الحافظين للقرآن الكريم كاملا.	إمام واعظ
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية ميلة	50		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية إن صالح	50		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بين عودة بولاية غليزان	20		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بين داود بولاية غليزان	50		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية بسكرة	40		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية البويرة	20		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية باتنة	40		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية قسنطينة	20		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية تلمسان	50		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية الأغواط	20		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية سعيدة	40		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية تماراست	25		
المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف- بولاية إليزي	25		
500	المجموع		



تكوين الملف: يجب أن تحتوي ملفات الترشح على الوثائق الآتية:

- طلب خطي للمشاركة،
 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية،
 - نسخة من المؤهل أو الشهادة المطلوبة (شهادة الطور أو المستوى الدراسي)،
 - استمارة معلومات يتم ملؤها من طرف المترشح،
 - شهادة حفظ القرآن الكريم لا تتجاوز مدة صلاحيتها سنتين (2)، مسلمة من طرف أحد المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،
 - بعد القبول النهائي في المسابقة على أساس الاختبارات، يجب على المترشحين إتمام ملفاتهم بالوثائق الآتية:
 - نسخة من الوثيقة التي تثبت وضعية المترشح إزاء الخدمة الوطنية،
 - مستخرج من شهادة الميلاد،
 - شهادة تثبت صفة ابن(ة) أو أرملة شهيد، عند الاقتضاء،
 - شهادتان طبيتان (الطب العام وطب الأمراض الصدرية)، مسلمتان من طبيب مختص تثبتان أهلية المترشح لشغل المنصب المطلوب،
 - صورتان شمسيتان.
- تاريخ التسجيل:** حددت آجال قبول ملفات التسجيل بخمسة عشر (15) يوم عمل ابتداءً من تاريخ صدور أول إعلان في الصحافة المكتوبة.
- إيداع الملفات:** يودع أو يرسل ملف الترشح على مستوى المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف القريبة من إقامة المترشح.
- ملاحظة:** الملفات الناقصة أو المودعة بعد انقضاء الأجل لا تؤخذ بعين الاعتبار.

العدد الإجمالي للنصوص التنظيمية التي تم نشرها في النشرة الرسمية
العدد الخمسون (50) السداسي الثاني سنة 2025.

العدد الإجمالي	طبيعة النص
2	قوانين
5	مراسيم رئاسية
7	مراسيم تنفيذية
13	قرارات ومقررات
74	قرارات فتح المساجد
28	قرارات التعيين في مجلس التوجيه
11	قرارات اختيار أمناء مجالس مؤسسة المسجد في الولايات
5	مقررات شطب أملاك وقفية
3	اتفاقيات
4	بلاغات واعلانات

-المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف-